منع الحج بين الدولة العثمانية والدولة السعودية الأولى

– الدعاية والحقيقة –

د. صالح بن محمود السعدون
قسم الاجتماعيات – كلية المعلمين – جامعة الحدود الشمالية

قضية منع الحجاج من الحج قضية شغلت الدولة السعودية والدولة العثمانية فترة طويلة من علاقاتهما، خاصة في عهد الدولة السعودية الأولى ١١٥٧–١٢٣٣هـ (١٧٤٤–١٨١٨م)، ولم تكن هذه القضية مجرد قضية إعلامية استخدمت للإساءة فحسب، بل لقد أسهم بعض المؤرخين في صياغتها بعيدًا عن الموضوعية ووفق أهوائهم السياسية، وتم توظيفها من قبل هؤلاء لأهداف سياسية تقربًا وتزلفًا من القوى السياسية بعيدًا عن الحقيقة التاريخية.

ولقد تم تشويه الحقيقة التاريخية حول هذه القضية حتى إن الكثير من المؤرخين المحدثين يرددون ما كتب دون أن يبحثوا عن الحقيقة في هذه القضية، بل كانت كتاباتهم ترديدًا لما كتب وكأنه من المسلمات التاريخية التي لا تحتاج إلى نقاش.

ولعل الأكثر عجبًا في المسألة أن المؤرخين، أو ربما من كتب التاريخ، قَبِلوا بارتياح شديد – يصل إلى حد الإعجاب –



بموقف الأشراف والدولة العثمانية التي منعت أتباع الدولة السعودية قرابة نصف قرن، في حين اعتبر من الكبائر التي لا تغتفر أن يضع الإمام سعود الكبير شروطًا لتطبيق شرع الله دون بدع أو مخالفات، فرغم أن الإمام سعود الكبير فصّل كثيرًا هذه النقطة من أنه يمنع الحج وفق البدع المتبعة من محمل وموسيقى وفرق موسيقية عسكرية ونحوها، إلا أن الكثير من المؤرخين يرى أن الدولة السعودية منعت أتباع ولايات الدولة العثمانية من الحج.

فرضيات الدراسة:

ولعلنا نطرح في هذا البحث أسئلة مهمة، وهي:

١ - قرار منع أتباع الدولة السعودية من الحج، هل كان له ما يبرره سياسيًا أو دينيًا أو أخلاقيًا أو حتى عرفًا؟

٢ - هل قامت الدولة السعودية فعلاً بمنع حجاج ولايات الدولة العثمانية من الحج حين ضمت بلاد الحجاز؟

٣ - هل قامت الدولة السعودية بمنع الحجاج الإيرانيين أو القادمين من الخليج وما وراء الخليج من المرور بأراضي الدولة السعودية نحو الديار المقدسة، أم أن ذلك المنع كان قرارًا سياسيًا ذا دوافع اقتصادية من قبل الأشراف؟ وما الحقيقة التاريخية في هذا الموضوع؟

٤ - هل كانت طرق الحج إلى المدينة المنورة سالكة لقوافل الحجاج المصرية والشامية قبل ضم الدولة السعودية للحجاز؟

٥ – ما مدى المغالطات العثمانية أو ما مدى الموضوعية في طلب محمد علي باشا من الدولة السعودية الأولى القبول بشروط الصلح الذي اتفق عليه طوسون باشا مع الإمام عبدالله بن سعود بشرط السماح للحجاج بالمرور عبر المناطق التابعة لدولته نحو الحجاز لإقرار ذلك الصلح مع الدرعية بعيد عودة طوسون بن محمد علي باشا من القصيم إلى مصر؟

أولاً: بداية التصادم بين الطرفين

المرحلة الأولى من الصدام: سياسة الحصار والإقصاء

كان أول اتصال بين الدرعية وبين أشراف الحجاز حسب رواية أحمد زيني دحلان في عهد الشريف مسعود بن سعيد[١] الذي حكم بين عامي ١١٤٦-١١٦٥هـ/ ١٧٣٣-١٧٥٢م، حيث ذكر أن الدرعية أرسلت إلى الحجاز نحو ثلاثين عالمًا من علمائها، وأن علماء مكة المكرمة باحثوهم وتحققوا من جهلهم، وقد أقاموا عليهم الدليل بكفرهم كما يذكر دحلان الذي لم يذكر ما هذا الدليل، وبناء عليه فقد كفَّرهم قاضي الشرع[٢]، ولو افترضنا جدلاً أن رواية هذا

(١) مسعود بن سعيد: هو شريف مكة الذي حكم بمكة المكرمة للمرة الأولى في عام ١١٤٥هـ حيث هزمه ابن أخيه محمد بن عبدالله ثم عاد مسعود للحكم من جديد للمرة الثانية أيضًا في رمضان ١١٤٦هـ حتى توفي في عام ١١٦٥هـ. انظر أحمد السباعي، تاريخ مكة دراسة في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ج٢، ص٤٧٦-٤٩١.

(٢) أحمد دحلان، خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، القاهرة، ١٣٠٥هـ، ص٢٢٧-٢٢٨.



المؤرخ دقيقة فإن هذا أمر له دلالاته في قضية التكفير التي ربما من خلالها استُمدت شرعية منع أتباع الدرعية من الحج؛ إذ كثيرًا ما حاول خصوم الدرعية أن يلصقوا تلك التهمة - تهمة التكفير - في حين ظلت الدرعية تنافح وتكافح دون جدوى لإقناع العالم من حولها بأنها لا تكفر الآخرين.

لقد كان هذا الاتصال الأول عام ١١٦٣هـ/١٧٥٠م مجرد استطلاع لتفاصيل الحركة ومبادئها، ثم إعلان موقف من قطع العلاقات الدينية ممثلة في سجن بعض من أتباع الدولة السعودية الموجودين بموسم حج ذلك العام، ثم طردهم أو على الأقل - كما يفهم من بعض الروايات - الإيعاز لهم بالهروب، وأخيرًا تتويج هذه القرارات بقرار ثالث هو في منتهى الخطورة على مستقبل العلاقات بين الطرفين على المدى القريب والبعيد، وهو منع أهالي نجد التابعين للدرعية من الحج، حيث كان ذلك الاتصال الأول بُعيِّد قيام الدولة السعودية ببضع سنوات (ست سنوات تقريبًا).

وقد ظلت هذه القضية - قضية التكفير- تثير العديد من الناس حتى ساعة دخول الجيش السعودي مكة المكرمة[٣]، حيث يقول الجبرتي "ولغط الناس من خبر الوهابي واختلفوا

(٣) إبراهيم فصيح صبغة الله الحيدري البغدادي، عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، دار الحكمة، الطبعة الأولى، ١٣١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص٢٣٨، و ص٢١٤، ص٢٣٨؛ انظر: جوهان لودفيج بوركهارت، مواد لتاريخ الوهابيين، ترجمة د. عبدالله الصالح العثيمين، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م، ص٦٧-٦٨.

فيه، فمنهم من يعتبره خارجيًا وكافرًا، وهم المكيون ومن تابعهم وصدّق أقوالهم، ومنهم من يقول بخلاف ذلك لخلو غرضه"، ويورد الجبرتي أن الإمام سعود كان - فيما يبدو - قد أعطى جل اهتمامه لمسألة الدعاية المضادة لتوضيح تلك الحقيقة وهي أن آخرين هم من كفروا الدولة السعودية وأتباعها، وذلك حين أعطى شيخ الركب الحاج المغربي كتابًا وضمنه بعض الأوراق التي تتضمن صدق عقيدته، وقد جاء فيها: "... فهذا هو الذي أوجب الاختلاف بيننا وبين الناس حتى آل بهم الأمر إلى أن كفرونا وقاتلونا واستحلوا دماءنا وأموالنا.. حتى نصرنا الله عليهم...". ويعلق الجبرتي على رسالة الإمام سعود بقوله: "أقول: إن كان كذلك... فهذا ما ندين الله به نحن أيضًا وهو خلاصة لباب التوحيد وما علينا من المارقين المتعصبين" ويبدو أن الدعاية العثمانية القوية قلبت الحقيقة رأسًا على عقب وبنجاح يندُر أن يكون له مثيل[٤].

ولعل مكاتبات الشيخ محمد بن عبدالوهاب قد نالت قضية التكفير منها حيزًا كبيرًا، ففي رسالة للشيخ محمد بن عبدالوهاب للشيخ عبدالرحمن السويدي ببغداد في أوائل سنوات الدعوة قال: "وأخبرك أني - ولله الحمد - متبع ولست بمبتدع، عقيدتي وديني الذي أدين به مذهب أهل

(٤) عبدالرحمن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت، الجزء الثاني، ص٥٨٨-٥٩١؛ محمد أديب غالب، من أخبار الحجاز ونجد في تاريخ الجبرتي، دار اليمامة للبحث والنشر والترجمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ص٩٣، ٩٧-٩٨.



السنة والجماعة... فجعلوا قدحهم وعداوتهم فيما آمر به من التوحيد، وأنهى عنه من الشرك... وكبرت الفتنة جدًا، وأجلبوا علينا بخيل الشيطان ورجله. منها: إشاعة البهتان بما يستحي العاقل أن يحكيه فضلاً عن أن يفتريه، ومنها: ما ذكرتم أني أكفر جميع الناس إلا من اتبعني، وأزعم أن أنكحتهم غير صحيحة، ويا عجبًا كيف يدخل هذا في عقل عاقل! هل يقول هذا مسلم أو كافر أو عارف أو مجنون؟ وكذلك قولهم إنه يقول: لو أقدر أهدم قبة النبي ﷺ لهدمتها... فهذا كله من البهتان، ... وأما التكفير، فأنا أكفر من عرف دين الرسول ثم بعدما عرفه سبه ونهى الناس عنه وعادى من فعله، فهذا الذي أكفره، وأكثر الأمة ولله الحمد ليسوا على ذلك. وأما القتال فلم نقاتل أحدًا إلى اليوم إلا دون النفس والحرمة، وهم الذين أتونا في ديارنا، ولا أبقوا ممكنًا. ولكن قد نقاتل بعضهم على سبيل المقابلة ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وكذلك من جاهر بسب دين الرسول بعدما عرفه"(٥).

وقد ذكر سليمان شفيق - متفقًا مع رواية دحلان - أن تلك المناظرة بين علماء نجد والحجاز قد حدثت في عهد الشريف مسعود بن سعيد بن زيد، وإن كان قد أخطأ في السنة التي حدث بها ذلك الحدث حين ذكر أنه "قد أرسل عبدالعزيز بن محمد بن سعود نحو سنة ١٢١٠هـ [١٧٩٥م]

(٥) ابن غنام، تاريخ نجد، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، القسم الرابع، ص٣٢٠-٣٢٣.

(أي في السنوات الأخيرة من عمره) هيئة علمية من علماء الوهابية إلى مكة المكرمة كي يناقشوا علماءها، فالتمس من شريف مكة أن يمكنهم من الالتقاء والمباحثة في عشرين مسألة... فبدأ النقاش بين الطرفين وأجاب علماء مكة الوهابيين أجوبة موافقة، غير أنهم استنكفوا عن قبولها وأصروا على دعاويهم السابقة، فكتبت حجة شرعية بحضور قاضي مكة، والعلماء الوهابيون حاضرون، تبيِّن كفر الوهابيين، فاعتقل العلماء الوهابيون من قبل الشريف، ولكن العديد منهم فروا منتهزين الفرصة إلى الدرعية..."[٦]، وهو أمر يدعو للدهشة؛ حيث إن هذا المؤرخ يُقِر بأن العلماء من قبل الطرفين قد توصلوا إلى اتفاق حيال عشرين مسألة خلافية، ولكنهم مع ذلك "استنكفوا" - أي تراجعوا - ربما تحت الضغط السياسي من قبل الشريف، وعادوا إلى موقفهم السابق الذي كانوا يقولون به قبل المناظرة، ثم كتبوا "حجة شرعية تكفِّر" الوهابيين بحضور قاضي مكة وعلماء نجد المناظرين لهم، لقد كانت القضية سياسية بالدرجة الأولى، فالاتفاق الذي توصل له العلماء قد تم إلغاؤه بأمر سياسي.

وقد ذكر سليمان شفيق أن الرسائل حول ظهور الشيخ محمد بن عبدالوهاب بنجد قد وصلت إلى إستانبول في عهد الشريف سرور، وأن أول رسالة وردت حوله كانت في عام ١١٩١هـ/ ١٧٧٧م غير أن ديوان السلطان لم يعط أي اهتمام لهذه الرسالة الأولى، بسبب أن ولاية بغداد القريبة

(٦) د. عبدالفتاح أبو علية، دراسة حول المخطوط التركي "حجاز سياحتنامه سي"، دار المريخ، الرياض، ص٢٨-٢٩، ٤٨-٤٩.

من نجد - فضلاً عن الموصل وجدة والشام - لم يرد منها أي أخبار عن هذا الموضوع، "فلما تمادت الرسائل وتواترت الأخبار في هذا المعنى من جهة الحرمين الشريفين؛ تنبه الوزراء في الديوان لخطورة الأمر، غير أن خبرًا جاء من والي جدة مناقضًا لأقوال الشريف المشار إليه، فقرر الديوان الاستفسار عن الأمر من ولاة الولايات المجاورة لنجد، ورفعوا إلى السلطان مذكرة بما استقر عليه رأيهم،... وقد كتب السلطان على تلك المذكرة [المذكرة المرفوعة من قبل ديوان السلطان] خطًا همايونيًا جاء فيه: لقد سبق في كثير من القضايا المهمة أن قيل في أول الأمر: لا شيء يستأهل الذكر هناك، ثم نشأت آلاف المحن والمهالك، فعلى هذا ينبغي أن يتابع هذا الأمر بدقة ويكشف عن كنهه" وبناء على أمر السلطان العثماني عبدالحميد خان الأول فقد أعطى مجلس النظار أو مجلس الوزراء اهتمامه بهذا الموضوع(٧).

وهو ما يراه حسين خزعل من أن الشريف مسعود بن سعيد هو أول من أعلن عداءه للدولة السعودية، فبدأ بحرب إعلامية من خلال رجال يمشون بين الناس بالحج يحرضون على الحذر من هذه الدعوة في نجد، ثم بدأ برفع تقاريره للباب العالي منذ عام ١١٦٢هـ/ ١٧٤٨م حيث باركت السلطات العثمانية توجهاته، فقرر منع أهالي نجد من الحج، فأرسلت الدرعية ثلاثين عالمًا من علمائها ليبين للشريف صحة معتقدات الدعوة ورغبة الدولة السعودية في علاقات

(٧) حسين خلف الشيخ خزعل، حياة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، مطابع دار الكتب، بيروت،لبنان ص٣١٩-٣٢٠

جيدة مع الحجاز، وقد دارت مناقشات ومناظرات طويلة بين الطرفين، حتى أحجم علماء مكة عن الرد ونقض الأدلة مع إصرارهم، حيث أصدروا فتوى كفروا بها صاحب الدعوة وعَدّوه مارقًا عن الدين، وصادق على الفتوى قاضي الشرع بمكة، ونشرت بين الناس، وأصدر الشريف أمرًا باعتقال الوفد النجدي وزجهم بالسجون، مات بعضهم فيها وفر آخرون(٨).

ويرى المؤرخ التركي سليمان عزّي في حوادث عام ١١٦٣هـ/١٧٤٩م أن شريف مكة أبلغ السلطان العثماني بظهور الشيخ محمد بن عبدالوهاب في نجد، وأنه سمع أن العلماء في نجد قد بدأوا يتبعونه، وباستشارة الشريف لعلماء مكة في الأسلوب الذي يمكن به مواجهة هذه الحركة أشاروا عليه بإقناعه بالعدول عن رأيه، ففي حالة رفضه العدول يجب قتاله، وأن ابن عبدالوهاب لم يرد على رسالة الشريف؛ مما حدا بالأخير أن يقبض في موسم الحج على نحو ستين رجلاً من أتباع الدرعية ونكل بهم ثم نفاهم إلى بلادهم(٩).

ولعله من الصعوبة بمكان أن ننظر بأي نوع من المصداقية لقصة تجاهل الشيخ محمد بن عبدالوهاب لرسالة الشريف؛

(٨) د. عبدالله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ج١، ص١٢٢-١٢٣

(٩) ابن غنام، المصدر السابق، القسم الثالث، ص١٧٤؛ ابن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ج١، ص١٧٢؛ د. عبدالفتاح أبو علية، المرجع السابق، ص٣٠-٣١.



لأن الحـوادث التـاريخـيـة أثبـتـت اهتـمـام الشـيخ البـالغ بالمراسـلات وتوضيح كل الملابسات لكل من الزعماء والولاة وحتى معارفه من المشايخ(١٠)، ومن هنا فإننا نجد أن الشريف تجاهل قصة توافق علماء الحرمين الشريفين مع علماء الدرعية، كما أنه حمل سياساته على أنها رأي ومشورة من علماء الدين بالحرم ومن ضمنها إعلان الحرب على الدرعية، كما صوَّر الشيخ محمد بن عبدالوهاب بأنه من الصلف والغرور بأن تجاهل الرد على رسالة الشريف، لقد أراد الشريف أن يعطي انطباعًا وصورة مختلفة كل الاختلاف عن وقائع الحوادث للقيادة السياسية بإستانبول، وذلك من أجل أن تتجه العلاقات بين الطرفين اتجاهًا يتمكن الشريف من رسمه حسب تصوراته الشخصية.

ويبدو أن الاتصالات بين الدرعية وأشراف الحجاز قد توقفت عند تلك النقطة ووفق السياسة التي تم رسمها من قبل الأشراف كما يلي:

١ - إعطاء الصورة المبدئية عن حركة الإصلاح بأنها خارجة عن الدين، بدليل الحجة التي كتبت من قبل علماء الحرم المكي الشريف، وبحضور قاضي مكة العثماني، حيث قامت هذه الحجة "بتكفير" من أطلق عليهم "الوهابيين".

٢ - تخويف الدولة العثمانية من هذه الحركة الخارجة عن الدين في رأيهم، وتأييد ذلك برأي العلماء بمكة بضرورة

(١٠) د. مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ المملكة "الحديث والمعاصر"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط١، ٢٠٠٤م، ص٢٧.

"القتال" وإعلان الحرب عليها من قبل الشريف في حالة عدم العدول عنها، وهو ما يعني أخذ مزيد من الصلاحيات بيد الشريف، ومنها حق إعلان الحرب والقتال ضد من يراهم مارقين عن الدين.

٣ - أن هذا الأمر سيجعل الشريف قادرًا على أن يجد المبرر لطلب الدعم المالي والعسكري (السلاح والعتاد) لتقوية نفوذه ومده في المناطق الداخلية لجزيرة العرب.

٤ - كان الهدف من منع أتباع الدرعية من الحج - إلى جانب أنه إعلان إعلامي بأنهم كفار لا يحق لهم الحج لمكة المكرمة - منع أتباعها من الاحتكاك مع الحجاج المسلمين، مما يشكل نشرًا لأفكار الإصلاح التي يسعى الأشراف في طمس معالمها، كما أن أفعال أتباع الدرعية وأقوالهم في مواسم الحج ستشكل تكذيبًا حقيقيًا لفكرة التكفير التي أطلقها الأشراف على الحركة الإصلاحية بالدرعية.

ولكن فيما يبدو أن عدم إمداد إستانبول للشريف بالمال اللازم والسلاح جعل من استخدام هذا الحق "إعلان الحرب" ضد المارقين عن الدين بنجد مسألة غير ممكنة في تلك الظروف، ولذلك فقد تم منع أتباع الدرعية من الحج، باعتبارهم كفارًا، وجمدت الاتصالات السياسية والدينية معهم، ولكن لم يتم قتالهم لعدم تحقيق إستانبول لطلبات الشريف من المال والسلاح.



وقد جمدت جميع الاتصالات بين الطرفين لما يقارب من عشرين عامًا، بحيث لم نعثر في مصادرنا التاريخية التي بين أيدينا على أي أخبار عن حدوث مثل هذه الاتصالات آنذاك، عدا رواية انفرد بها خزعل عن أنه حدث اتصال واحد في عام ١١٧٥هـ/ ١٧٦١م حين استعاد مساعد بن سعيد الحكم مرة أخرى، حيث طالبته الدرعية بالسماح لأهالي نجد بالحج، فرفض ذلك حتى وفاته(١١).

ولعل من أهم الاتصالات التي جرت في مرحلة متأخرة بين سلطات الأشراف بالحجاز التابعين للدولة العثمانية وسلطات الدرعية ذلك الاتصال الذي جرى في عهد الشريف أحمد بن سعيد عام ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م والذي يراه خزعل أنه في عام ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م، وسواء كان ذلك جراء قبول أحمد بن سعيد وساطة الشريف منصور، وهو شخصية مهمة من الأشراف، تمكنت كتيبة سعودية كانت في مهمة في عالية نجد من أسرهِ للدرعية، وحين عاد كان فيما يبدو ممتنًا للمعاملة التي لاقاها من قبل رجال دولة الدرعية، فضلاً عن أن إقامته بالدرعية أعطته فكرة صادقة وواضحة عن المذهب الذي تقوم عليه حركة الإصلاح، مما جعله يتحمس للوساطة لدى الشريف أحمد بن سعيد من أجل السماح لأهالي نجد بالحج، وقد قدم إلى الدرعية بنفسه ليقدم الإذن من الشريف لأتباع الدرعية بالحج كما يرى ابن عثيمين، أو أن ذلك كان بمبادرة من الشريف أحمد ذاته للتعويض عن أعمال أسلافه كما يرى حسين خزعل، سواء

(١١) حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص٣٢١.

كان هذا السبب أو ذاك فإن من المهم أنه قد سُمح لأهالي نجد بالحج[١٢].

ويرى حسين خزعل - منفردًا برواية حيال ذلك - أن هذا الأمر لم يحصل بمثل هذه البساطة، وإنما حدثت مناقشات بين الشيخ عبدالعزيز الحصين مندوب الدرعية وبين علماء مكة ومفتي السلطان، وتفاوضوا في ثلاث مسائل، وهي ما نسب إلى أتباع الدعوة الإصلاحية من التكفير بالعموم، وهدم القباب التي على القبور وإنكار دعوة الصالحين للشفاعة، وأنه قد أحضرت كتب الحنابلة، فاعترف علماء مكة بصحة الدعوة الإصلاحية، وتحسنت العلاقات بين الطرفين، وأوقفت الدعاية المضادة للدرعية[١٣].

ولعل هذا التطور الإيجابي في مسألة سماح الأشراف - وهم ولاة الحجاز من قبل الدولة العثمانية - لأتباع الدرعية بالحج لم يستمر إلا لعام واحد فقط، ذلك أن أبناء الشريف السابق مساعد بن سعيد بقيادة أكبرهم سنًا قد قاموا بعزل عمهم، ونصبوا سرور بن مساعد شريفًا على الحجاز، فقام بإلغاء قرار عمه السابق بخصوص السماح لأتباع الدرعية بالحج في عام ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م، وأعاد الوضع كما كانت عليه سياسة والده، واستمر هذا المنع أو الحظر على أهالي نجد من الحج حتى وفاته في عام ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م حيث خلفه أخوه غالب بن مساعد، عدا ما يذكره ابن غنام في

(١٢) د. عبدالله العثيمين، المرجع السابق، ج١، ص١٢٤؛ حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص٣٢١.

(١٣) المرجع نفسه، ص٣٢٣-٣٢٤.

كتابه تاريخ نجد من أن الإمام عبدالعزيز تودد لشريف مكة وقدم له هدايا ثمينة من الخيل والإبل واستأذنه في أن يؤدي أتباع الدرعية فريضة الحج، فسمح لهم بالحج لعام واحد في عام ١١٩٧هـ/ ١٧١٣م، حيث تمكن ثلاثمئة رجل من أداء فريضتهم، ثم منعوا من جديد، واشترط الشريف سرور على الدرعية شروطًا جديدة من أجل السماح لأتباعها بالحج كل عام: أن يأخذ منهم ما يأخذه من حجاج الأعاجم من الضرائب والمكوس، وأن ترسل إليه الدرعية في كل عام مئة من جياد الخيل (من خيول قبيلة العجمان) فرفضت الدرعية(١٤).

المرحلة الثانية من الصدام: سياسة المواجهة والحرب

جرى اتصال أخير بين الطرفين في عهد الشريف غالب عام ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م، وكان قد مضى على قيام الدولة السعودية ما يقارب من نصف قرن (٤٧ سنة تقريبًا)، واشتد عودها وبدأت بالتطلع إلى الأقاليم المجاورة، ولعل العامل الأساسي الذي حفز الشريف غالب على إجراء هذا الاتصال هو الأحداث والتغييرات المتسارعة التي تمت على يد القوات السعودية في شرق الجزيرة العربية والخليج العربي، إذ إن التدخل السعودي وتنصيب زيد بن عريعر واليًا على الأحساء من قبل الدرعية، وهزيمة دويحس بن عريعر وخاله عبدالمحسن بن سرداح، وفشل التدخل العراقي في شؤون الأحساء؛ قد غيَّر من موازين

(١٤) ابن غنام، المصدر السابق، القسم الثالث، ص١٥٨؛ حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص٣٢٤.

القوى وأحدث واقعًا غير مسبوق، فقد أصبحت الأحساء التي كانت تتحكم في السياسات النجدية تابعة لنجد، ومن هنا فكان لابد للأشراف من اتخاذ موقف واضح ومعادٍ للدرعية، وحسب المعايير السياسية التي تؤمن بها موازين القوى كان لا بد من المبادرة وبسرعة للتصدي لهذه القوة الجديدة.

ويرى الدكتور العثيمين أنه حين أوشكت الدولة السعودية أن تسيطر على الأحساء ذاتها أدرك شريف مكة أنه إن لم يتحرك عسكريًا ضدها فإن القبائل التابعة له في الأراضي الحجازية ستنضم إليها، بسبب قناعاتها بمبادئها أو لمشاركتها بغنائم المعارك(١٥)، وهو ما يراه ألويس موسيل الذي ذكر أن سبب تحرش الشريف هذا هو أن بعض القبائل التابعة له والتي تدفع الزكاة للشريف قد تم غزوها من قبل الأمير سعود بن عبدالعزيز في عهد والده الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود(١٦)، ومن هنا فإن الشريف غالب بن مساعد قد أراد في مستهل حكمه تطوير العلاقة مع الدرعية من مجرد منع أتباعها من الحج إلى تحريك مسار العلاقات والمناورة السياسية التي تدفع العلاقات نحو الأزمة والبحث عن مبرر ديني وإعلامي لإعلان الحرب على الدرعية لاستئصالها، فلم يعد اتباع سياسة المنع أو "الحصار والإقصاء" وحدها كافية في تلك المرحلة.

(١٥) د. عبدالله العثيمين، المرجع السابق، ج١، ص١٢٦.

(١٦) ألويس موسيل، آل سعود، دراسة في تاريخ الدولة السعودية، ترجمه عن الألمانية د. سعيد بن فايز السعيد، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص٦٥.



أرسل الشريف غالب إلى الإمام عبدالعزيز بن محمد كتابًا عام ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م، طلب منه إرسال عالم من علماء الدرعية لتوضيح ما يدعون إليه وما هم عليه، فأرسل إليه القاضي عبدالعزيز الحصيِّن[١٧]، وقد سبق أن أرسله لمناقشة علماء مكة في عهد عم الشريف غالب - وهو الشريف أحمد بن سعيد - عام ١١٨٥هـ/ ١٧٧١م تقريبًا، وأرسل معه خطابًا كتبه الشيخ محمد بن عبدالوهاب يفوح بالود والصداقة والرغبة في إرساء تفاهم مع الأشراف.

ولكن مع كل هذه النيّات الطيبة للوصول بالحوار إلى الحد الأدنى من التفاهم - ذلك أن الدرعية كانت ترغب في حل معاناة شعبها في إقامة شعيرة الحج وممارسة الركن الخامس في الإسلام - ومع أن الشريف غالب فيما يبدو أبدى ترحيبه على الأقل ظاهريًا بالخطاب ولهجة الخطاب، وأسلوب القاضي عبدالعزيز الحصيِّن بالحوار مع الشريف؛ إلا أن الشريف في بداية الأمر - كما يرى ابن غنّام - "عرف ما برسالة الشيخ من الحق والهدى، فأذعن لذلك وأقر به ولكنه - بعد زمن - أبى وكفر، وتمسك بقديم سنته، فطلب منه عبدالعزيز الحصين أن يحضر العلماء ليقف على كلامهم ويناظرهم في أصول التوحيد، فأبوا الحضور، وقالوا للشريف غالب: هؤلاء الجماعة ليس عندهم بضاعة إلا إزالة نهج آبائك وأجدادك، ورفع يدك عما يصل إليك من خير

(١٧) ابن غنام، المصدر السابق، ج٣، ص١٧٣.

بلادك، فطار لبُّه حين سمع هذا الكلام، وأصر على ما كان عليه"، ورغم أن ابن غنّام يلقي باللائمة على العلماء بالحجاز لرفضهم الحوار مع موفد الدرعية؛ غير أننا نرى أن الحقيقة فيما يبدو لنا أنه قد تم رفض النقاش والحوار من حيث المبدأ مع الدرعية ليس برأي من العلماء أنفسهم؛ حيث إنه من الصعب أن نتصور أن علماء الحرم سيرفضون طلب الشريف وهو المسؤول عن دعوة الدرعية لإرسال موفدها - خاصة أنه لا توجد شواهد تاريخية على حوادث قوية تؤصل استقلالية قرارهم -، كما يصعب التصور أن يطلب الشريف غالب من الدرعية ذلك دون أن يكون علماء الحرم على علم مسبق بما يجري وأهداف هذا الحوار، ولذلك فإننا نعتقد أن القضية برمتها كانت مرتبة سلفًا؛ أي إنه "أمر أعد بليل" من قبل الشريف غالب ذاته(١٨)،

(١٨) المصدر نفسه، ج٣، ص١٧٤-١٧٥؛ د. عبدالله العثيمين، المرجع السابق، ج١، ص١٢٥؛ يروي حسين خزعل رواية تؤكد ما ذهبنا إليه من أن رأي العلماء لا يلزم الشريف غالب، فقد حدث عام ١٢١٣هـ حين وجد الشريف نفسه مجبرًا أمام الأحداث الإقليمية والدولية على الصلح مع الدرعية أن الوفد النجدي بقيادة محمد بن ناصر بن معمر أدلى بحجته أمام علماء مكة وبحضور الشريف غالب، وبعد جدال طويل خضع علماء مكة وأقروا بصحة قتال الموحدين، ولكنهم أنكروا وجود أي مظاهر للشرك بدعوة الأموات، وقد صرح أحد هؤلاء العلماء وهو يحيى بن صالح الحنفي بأنه لا يقر إلا بما قاله إمامه أبو حنيفة "لأني مقلد له فيما قال، فلا أسلم سوى لقوله حتى لو قلتم قال رسول الله أو قال الله تعالى لأن أبا حنيفة أعلم مني ومنكم بقول الله ورسوله". وانتهت المناظرة دون جدوى. ومع ذلك، وهنا بيت القصيد، وافق الشريف غالب على عقد صلح مع الدرعية. انظر حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص٣٦٨-٣٦٩.



وذلك لكي يجد الشريف غالب المبرر الديني والإعلامي لإعلان الحرب على الدرعية.

وكما يبدو فإن الشريف غالب على صعيد السياسة لم يترك أي وسيلة أو مناسبة لتحريض الباب العالي بإستانبول ضد الدرعية حتى قبل عام ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م، وذلك - كما يقول قورشون - أن بعض المحاضر التي كتبها علماء مكة والمدينة عام ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م، مطالبين السلطان العثماني بالتدخل السريع لحمايتهم من الدرعية، وذكروا أن الدرعية باتت تهدد عنيزة؛ مما يعني أن تلك المحاضر التي لم تؤرخ كانت في مستهل حكم الشريف غالب وقبل سقوط عنيزة بيد الدرعية في عام ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م، وكما يذكر بوركهارت، فقد أبلغ الشريف الحكومة العثمانية أن أتباع الدرعية، ليسوا إلا "كفارًا". ومما جعل لآراء الشريف غالب مصداقية لدى الحكومة العثمانية أن باشا بغداد كان قد أعطى آراء وتقارير مشابهة للآراء التي قدمها الشريف غالب عن الدرعية في تلك الفترة، ربما ليصل إلى وضع السياسة التي رسمها الشريف غالب تجاه الدرعية موضع التنفيذ.

ويرى بوركهارت أن سياسة الشريف المحرضة وتقاريره المضللة التي كان ينشرها "بمهارة متواصلة" للحكومة العثمانية - بتكفيره لحكومة الدرعية وأتباعها - كانت تهدف إلى "إحباط كل محاولة للتفاوض" بين الحكومة العثمانية وبينهم، وهكذا- حسب رأي بوركهارت - أصبحت الدرعية في نظر إستانبول "جماعة إسلامية متشددة"، ويبدو أن

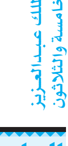
سياسة باشوات بغداد ودمشق والقاهرة كانت تسهم في تشويه صورة الدولة السعودية تمامًا مثل الشريف و"بأحلك الألوان"[١٩].

وهو ما يعني أن السياسات المتشددة للولاة العثمانيين في بغداد ودمشق ومكة والقاهرة قد أدت إلى ردة فعل عكسية من قبل الدرعية، إذ لم تكن الدولة العثمانية تمتلك من الولاة المخلصين الذين يشخصون الداء ويعملون على تشخيصه لقادتهم بإستانبول بدقة؛ بل كانت المصالح الذاتية والمحلية والإقليمية لهؤلاء الولاة تحتم عليهم نقل صورة غير حقيقية عن الأوضاع، فقد كانت الدرعية حريصة كل الحرص - وحسب وصية الإمام محمد بن سعود - على عدم الاصطدام مطلقًا مع الدولة العثمانية، والتعايش معها، والامتناع عن القيام بشيء قد يلفت نظرها كما يذكر قورشون، ولو كان هناك ولاة مخلصون للدولة لما وصلت العلاقات بين الدولة السعودية والدولة العثمانية إلى التصادم مطلقًا[٢٠].

ويبدو أن الشريف قد رأى أنه قد حقق الجانب الإعلامي، والمبرر السياسي الذي يقنع أسياده في إستانبول من جهة، كما يقنع أتباعه من جهة أخرى بإعلان الحرب على الدرعية،

(١٩) بوركهارت، المصدر السابق، ص١٤، ٨١؛ راند آل بيكر، مملكة الحجاز الصراع الشريف حسين وآل سعود، ترجمة صادق الركابي الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٤م، ص١٩؛ أ. د. زكريا قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني ١٧٤٥-١٩١٤م، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م ص٥٣.

(٢٠) المرجع نفسه، ص٤٦.



وإن كانت الدولة العثمانية قد أعطت أسلافه الأشراف منذ وقت مبكر الإذن أو الأمر بالقيام بما يرونه ضروريًا تجاه الدرعية، بل كلفتهم بالعمل على ذلك ولم يعملوا على تنفيذ تلك الأوامر كما أسلفنا.

ولعل الشريف غالب بدأ يطلب التصريح من جديد بضرورة السماح له بالتصدي للدولة السعودية، ولكن بالبحث الدقيق من قبل الحكومة العثمانية وجدت أن كل هذا التشدد من قبل الأشراف مبني على أهواء نفسية، ولذلك لم تستجب له في بداية الأمر، ولكن أمام تكرار الشكاوى رأت الحكومة العثمانية تكليف باشا جدة ثم باشا بغداد بالمهمة، وكأنها لمست من الأشراف أنهم يبالغون في تقاريرهم من أجل زيادة نفوذهم(٢١).

وعلى أي حال فقد كان الأشراف - مستغلين مسألة المبالغة في تقاريرهم وتخويف السلطات العثمانية من توسع الدولة السعودية وتهديدها للحجاز - قد زادوا من نفوذهم وسلطتهم على حساب السلطات العثمانية التي كانت تزداد انشغالاً بمشكلاتها في أوروبا كما تزداد ضعفًا، وقد بدأ الأشراف ومنذ عهد الشريف غالب بتصعيد الأمور مع الدرعية دون التشاور مع إستانبول، وسواء كان ذلك خوفًا على ضياع نفوذهم أم استغلالاً لضعف الدولة العثمانية وسعيًا من جانب آخر - على حد تعبير قورشون - "للتضييق على الباب العالي"(٢٢).

---

(٢١) المرجع نفسه، ص٥١، نقلاً عن الأرشيف العثماني، (HH 3826).

(٢٢) المرجع نفسه، ص٥٣.

ومن هنا فقد كانت سياسة الشريف غالب تجاه الدرعية تسير على وتر تصعيدي باطراد:

١ - فمنذ أن تولى الحكم بمكة عقب وفاة أخيه سرور مباشرة، بدأ يحرض الأعيان والعلماء في مكة المكرمة والمدينة المنورة على كتابة مذكرات للسلطان العثماني تشكو مضايقات وخطر الدولة السعودية على كل من حولها، وذلك في عام ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م.

٢ - رفض دعوة الدرعية له ومساعيها لديه "بتحسين علاقاتها معه وطلبت إليه السماح لأهل نجد بدخول مكة لأداء فريضة الحج وأخبرته بأن مكة طبقًا لأحكام الشرع بلد آمن يدخله كل مسلم دون قيد أو شرط أو استثناء، وأن منع المسلمين عن أداء فريضة الحج دون سبب شرعي أمر غير جائز ولا يقره الدين... فرفض ما عرضته عليه الدرعية وأصر على عدم السماح بدخول أهالي نجد إلى مكة، وذلك عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م"(٢٣).

٣ - ثم كان الإجراء الأول الذي اتخذه الشريف قبل إعلان الحرب ضد الدرعية هو إصداره أمرًا يمنع الحجاج الذين يمرون عبر منطقة نجد من القدوم إلى مكة؛ ذلك أن حجاج نجد لا يزالون ممنوعين من الحج منذ عام ١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م؛ وقد اتخذ هذا القرار الجديد بمسوِّغ غريب، وهو أن أتباع الدرعية ليسوا على الإسلام الصحيح، ويجب حماية الحجاج من الاختلاط بهم، وقد



(٢٣) حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص٣٢٥.



ترتب على هذا القرار أضرار اقتصادية كبرى على الدولة السعودية، فقد كان القرار بمنزلة إعلان حصار اقتصادي على الدرعية، وكانت تلك القوافل للحجاج القادمة من الخليج والعراق تمر بأراضي الدولة السعودية منذ عام ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م وينتج عن ذلك فوائد اقتصادية جيدة للمدن والقرى التي تمر بها تلك القوافل[٢٤]، وهو ما يثبت أن الإجراءات التي اتخذها الأشراف كانت وراء كل الأزمات اللاحقة التي ستتخذ فيما بعد حيال قضية منع الحجاج، وتحمل الدولة العثمانية الجانب القانوني - في حقيقة الأمر - من المشكلة.

وقد رأى الشريف غالب أنه بعد إعلان موقف علماء الحرم قد آن أوان استخدام ذلك التصريح له - من قبل إستانبول - باستخدام القوة ضد الدرعية، ولذا فلم تمض أشهر قليلة حتى شكل حملة قوية من حيث العدد والعدة، بحيث اتجه الشريف غالب بالصراع نحو نقطة اللا عودة، ويصف ابن بشر الموقف داخل نجد بأنَّ وقْع خبر الحملة كان كبيرًا كالصاعقة على أسماع الناس هناك، وأن الكثيرين أيقنوا بنهاية الدرعية؛ لذا نقضت بعض القبائل في المناطق المتاخمة للحجاز عهودهم السابقة للدرعية، مثل مطير وشمر، بل كان الشريف غالب قد أرسل دعاة إلى المدن والمناطق المحيطة بالحجاز يدعون القادرين على حمل السلاح بالقدوم إلى مكة المكرمة، وانضم كثير من القبائل والأفراد

(٢٤) ألويس موسيل، المصدر السابق، ص٦٧.

طواعية للجيش الغازي، وقد شكل مثل هذا التدخل العسكري إلى جانب منع أهالي نجد من الحج، ثم منع الحجاج من غير أتباع الدرعية من القدوم إلى مكة عبر الأراضي النجدية نوعًا من التضعضع للجبهة الداخلية السعودية بحيث أعلنت تلك القبائل التابعة للدرعية الانضمام إلى الأشراف[٢٥].

وينفرد حسين خزعل برواية غريبة لم يوردها ابن غنام مؤرخ الدعوة كما لم يوردها ابن بشر، ومفادها أنه بعد هزيمة الشريف غالب في عام ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م بدلت بعض القبائل – كقبيلة البقوم – ولاءها، فحاربها ولكن قواته هزمت أمامها في عام ١٢٠٦هـ/١٧٩١م، فجنح غالب للسلم، وأرسل كتابًا إلى الدرعية يدعو فيه الإمام عبدالعزيز ومن يشاء من أهل نجد للحج، وقد استجاب الإمام لهذه الدعوة وقام بالحج هو وولده سعود وكثير من أهل نجد[٢٦]. ولعله من الصعب الأخذ بهذه الرواية، حيث إن مؤرخي الحركة الإصلاحية لم يذكروها مطلقًا، وهو حدث كبير من الصعب أن يتجاهلوه، بل إن المؤرخ نفسه يعود لسرد معارك جرت بين الطرفين عام ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م و ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٤م دون أن يذكر كيف انتقلت العلاقات فجأة من الصلح والسلام إلى الحرب مرة أخرى[٢٧].

(٢٥) ابن غنام، المصدر السابق، القسم الثالث، ص١٧٥-١٧٧؛ ابن بشر، المصدر السابق، ج ١، ص١٧٣-١٧٤.

(٢٦) حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص٣٢٧-٣٢٨.

(٢٧) المرجع نفسه، ص٣٦٥.



ثانياً: جهود الدولة السعودية مع الأشراف

ظلت العلاقات بين الدولة السعودية الأشراف - ولاة الحجاز من قبل الدولة العثمانية - متوترة تسيطر عليها المعارك العسكرية على مختلف الجبهات بين الطرفين، ابتداء من معركة قصر بسام والشعراء عام ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م، وحتى الجمانية عام ١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م وصولاً إلى معركة الخرمة الفاصلة عام ١٢١١هـ/١٨٩٦م، وأمام تغير الظروف الدولية والإقليمية والمحلية (على الحدود بين الطرفين) خاصة بعد هزيمة القوات العراقية، وغزو القوات السعودية للأراضي العراقية، وانضمام قبيلتي عتيبة والبقوم للدولة السعودية، إلى جانب الغزو الفرنسي لمصر، أضف إلى كل ما سبق الإخفاقات العسكرية المتتالية للجيش الشريفي على الجبهة أمام القوات السعودية؛ فقد اضطر الشريف غالب إلى طلب الصلح مع الدرعية فرحبت الأخيرة بالقرار.

من المؤكد أن الضغط العسكري قد أتى بنتائج طيبة للقوات السعودية، إذ إنه حقق ما لم يحققه الصبر والمراسلات والمناظرات بين العلماء خلال ما يزيد عن نصف قرن، لقد كانت السياسة التي اختطها الطرفان كالآتي: الأشراف يريدون منع أتباعهم وأتباع الدولة العثمانية من الاحتكاك بحجاج الدرعية المؤمنين بقوة بمبادئ حركة الإصلاح الديني القائمة على المنابع الأصلية للدين الكتاب والسنة، لكي لا تنتشر مبادئ تلك الحركة في أنحاء الولايات العثمانية كافة، حيث إن موسم الحج هو أفضل مكان لتبادل

الحجاج السعوديين أفكارهم مع حجاج الأمة الإسلامية، وكلما منع هؤلاء من الحج طال أمد سلامة الجانب الديني والاجتماعي والسياسي المتردي الذي ترعى إدارة الشريف غالب - ومن سبقه - إدامته واستمراره، أما الدولة السعودية فكلما تمكنت من إقناع الأشراف بتغيير موقفهم وقبول أتباع الحركة الإصلاحية وتمكينهم من الحج؛ أسهمت هذه السياسة في الابتعاد عن سفك الدماء بالبلد الحرام والتمكين من نشر عقيدة الحركة سلميًا في مختلف البقاع، والتمكين من الاتصال بحجاج من مختلف الأمصار، والتأثير الإيجابي من خلال عرض المبادئ الإصلاحية عمليًا من خلال مشاعر الحج والقدوة الحسنة.

لعل المؤرخين النجديين لم يدونوا لنا كل الجهود التي قام بها الإمام محمد بن سعود وعبدالعزيز بن محمد والشيخ محمد بن عبدالوهاب مع أشراف الحجاز خلال أكثر من نصف قرن، وقد دون القليل من تلك اللقاءات بين علماء نجديين وعلماء من الحرم المكي الشريف، وقليل من تلك الرسائل بين الطرفين، غير أن المدهش هو أن الأشراف لم يدركوا أهمية اقتناص النظرة الإيجابية من قبل الشيخ محمد بن عبدالوهاب لهم؛ بحيث كان يمكن أن يستثمروه لصالح علاقات متبادلة حسنة بين الطرفين إن لم تكن كفة الأشراف هي الراجحة في تلك العلاقات، فقد كتب الشيخ في رسالته التي أرفقها مع مندوبه إلى الشريف غالب ما نصه: "... فلما طلب منا الشريف غالب أعزه الله ونصره، امتثلنا وهو إليكم واصل... فمن عمل بمذهبه في محل ولايته لا ينكر



عليه"[٢٨]، والنص واضح من خلال معناه الصريح أن الدرعية تنظر للأشراف نظرة احترام، وهو ينبئ عن مضمون العلاقة التي يريدها الشيخ أن تقوم بين الدرعية وبين أشراف مكة، غير أن الشريف غالب لم يحسن استثمار الأمر كما ينبغي.

قضية منع الحج وجذورها:

شغلت هذه القضية الكثير من المؤرخين، وجعلوا منها قضية الهدف منها هو قذف جانب واحد من طرفي الصراع وهي الدولة السعودية الأولى، من دون تمحيص للقرارات التي أصدرتها الدولة السعودية آنذاك، ولعلنا نتناول هنا شؤون الحج في السنوات الأخيرة قبيل ضم الدولة السعودية للحجاز، من خلال طرح فرضية حول من قام بممارسة منع الحج أولاً، الدولة العثمانية ممثلة في سلطة الحجاز من الأشراف؟ أم القبائل المسيطرة على طريق الحج؟ أم الدولة السعودية الأولى؟ وفي الوقت الذي كان الشريف غالب يمنع أتباع الدرعية من الحج؛ هل قام بأي جهد لممارسة واجباته التي تمليها عليه شرافة مكة لتأمين سبل الحج لحجاج الشام وتركيا ومصر والمغرب بحسب الصلاحيات نفسها والولاية الشرعية التي استمد من خلالها منع أتباع الدولة السعودية من الحج؟!.

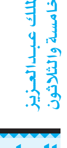
كانت القبائل العربية البدوية المستوطنة على طريق الحج ما بين العقبة وحتى المدينة المنورة قد أوجدت لها مع الزمن حقاً ليس لها شرعًا، فهي تفرض على سلطات الحج المصرية

(٢٨) ابن بشر، المصدر السابق، ج١، ص١٧١-١٧٢.

والشامية والعراقية رسومًا أطلق عليها اسم (عوائد) أو (عادات)، وهي نوع من الرسوم والضرائب تأخذها تحت اسم هو في حقيقة الأمر اسم مهين في ذاته، "الصرر" و"العلائف"(٢٩)، والأخيرة هي رسوم غير شرعية فرضت بحق القوة والغزو، لا بحق شرعي كالصرر التي تمنح من الدولة العثمانية للبادية، وكأن هذه القبائل البدوية قد قررت أن تأخذ حقها من حكومة الدولة العثمانية بسبب إهمالها لسبل التنمية الحضرية أو القروية أو حتى لشؤون البادية؛ وذلك عن طريق الضغط عليها في جانب حيوي من جوانب الحياة الدينية للمجتمع؛ وهو تأمين طريق الحج الذي كانت قوافل الحجيج تمر به من خلال مناطق تلك القبائل، فعلى الحكومة العثمانية إذًا أن تدفع ضريبة لتلك القبائل تعادل ما يمكن تسميته "كلفة حفظ الأمن" للحجاج، المساوي لكلفة التنمية أو البديل عنها.

وحيث إن الدولة لابد أن تؤمن مرور هذه القوافل، وتؤمن طرق الحج؛ فقد اتخذت تلك القبائل التي تحتل مواقع إستراتيجية تمكنها من تهديد تلك الطرق والقوافل وسيلة للضغط على الدولة لتقديم مبالغ مالية تعويضًا لها عن إهمالها لشؤونهم وتنمية مناطقهم المهددة بالجفاف والمجاعة، وحقهم عليها برعاية شؤونهم - في ظل فساد إداري للحكومة

(٢٩) العلائف: علف - علفًا وعلف وأعلف الدابة: أطعمها، والعلف هو ما تطعم الدواب، والعليفة جمع علائف الدابة تعلفها ولا ترسلها للرعي، فؤاد البستاني، منجد الطلاب، الطبعة الثالثة والعشرون، دار المشرق، بيروت ١٩٨٦م، ص٤٩٤.



العثمانية التي كان يطلق عليها رجل أوروبا المريض - مقابل عدم تعرضهم لتلك القوافل بتهديدها وتعريضها للخطر، ونتيجة لعدم رغبة الدولة في تنمية تلك المناطق وعدم رغبتها بتأمين تلك الطرق من خلال قلاع أو قواعد عسكرية تفرض الأمن في تلك المناطق ولو من خلال توظيف أبناء تلك القبائل للقيام بهذه المهام، بالإضافة إلى عدم قدرتها على إصلاح إدارتها من الفساد المستشري بها؛ فقد آثرت - وذلك أقل التكاليف - أن تدفع هذه العوائد أو الرسوم من "الصرر والعلائف" لزعماء تلك القبائل.

وكان الفساد مستشريًا بولايات الدولة العثمانية إلى حد كبير، إلى درجة أن يتقاسم المسؤولون عن الحج في ولاية مصر العثمانية مخصصات الحج والمصروفات المقررة على عوائد القبائل ومصروفات قوافل الحجاج وغيرها فيما بينهم على حد ما أورده الجبرتي؛ مما يعرض تلك القوافل للفناء، ويخل بالتزامات الدولة تجاه تلك القبائل التي رأت أن عوائدها حق مكتسب لها مع مرور الزمن؛ ولذا فإنها ستقوم ببعض مظاهر التمرد في أي وقت قد لا تحصل على مخصصاتها التي أصبحت من وجهة نظر تلك القبائل شرعية مع الوقت، فكما أنها أبطلت أو قاومت إغراءات عادة الغزو فيجب أن يدفع لها في مقابل ذلك، ولذا فقد تحولت ثورات القبائل واحتجاجاتهم على سرقة عوائدها أو تأجيلها أو تقليصها إلى ثورات مدمرة، وتجعل من الإسلام دينًا غير موجود في واقع الحياة الاجتماعية في الحجاز في تلك الفترة، سواء من جانب القبائل أو من جانب الحكومة

العثمانية وحكومات ولاياتها في الشرق العربي، وخاصة ولاية مصر والحجاز التي تقع عليها مسؤولية تنمية تلك المناطق وتأمينها.

ومن الغريب أن بعض المؤرخين كالدكتور زكريا قورشون يتهم الدولة السعودية بأنها كانت سببًا من أسباب مشكلات طريق الحج، حيث يقول: "ومن ناحية فإن طريق الحج لم يعد آمنًا بسبب الغارات التي كان الوهابيون يشنونها دون هوادة هنا وهناك، وكانت أعداد الحجاج المتوجهين إلى مكة المكرمة في تناقص مطرد، وهذا الوضع بالطبع كان يضر بالحياة الاقتصادية في البلدات المقدسة، إذ كان يزيد نشاطها كثيرًا مع وفود الحجيج، وذلك كان يؤدي إلى تقلص موارد شريف مكة المكرمة، ومن ثم أعلن أمير مكة الجديد الشريف سرور بن مساعد في عام ١٧٧٠م/ ١١٨٤هـ أنه قد يسمح للوهابيين بالحج إلى مكة المكرمة إذا قبلوا تأدية ضريبة تشبه تمامًا الضريبة التي يؤديها الشيعة، ولم يقبل الوهابيون هذا المقترح، وإنما فضلوا سبيل الحل بالسيف، وشرعوا في شن غاراتهم على أطراف الحجاز"(٣٠). وإلى مثل هذه التعميمات يذهب المؤرخون من أكاديميين وغيرهم دون بحث عن الحقيقة التاريخية، فمن المعروف أن الحرب أو الغارات العسكرية لم تبدأ أصلاً بين الدرعية والأشراف إلا في عام ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م في عهد الشريف غالب، في حين منع الأشراف أتباع الدرعية من الحج منذ عام ١١٦٣هـ/ ١٧٥٠م، ولم يسمح لهم

(٣٠) أ. د. زكريا قورشون، المرجع السابق، ص٤٩.

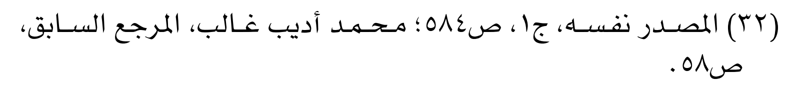
بالحج إلا عامًا واحدًا فقط هو عام ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م بوساطة من الشريف منصور - الذي قبض عليه عن طريق كتيبة عسكرية في عالية نجد - لدى الشريف أحمد بن سعيد، فسمح لهم بالحج ذلك العام، بيد أن الشريف أحمد قد قام عليه أبناء أخيه مساعد بانقلاب فعزلوه وعينوا مكانه أكبرهم سرور الذي أراد إلغاء قرار عمِّه والعودة إلى سياسة والده في منع أتباع الدرعية من الحج، وقد لجأ إلى البحث عن أسباب تجعل رفض الدرعية هو المتسبب في منع أتباعها حسب فهمه، فقام بفرض ضريبة عليهم كالضريبة التي يأخذها من الشيعة.

قبل بداية النشاط السعودي العسكري على حدود الحجاز بأكثر من عشر سنوات، وتحديدًا في ١٢ صفر ١١٩٤هـ/ ١٧ فبراير ١٧٨٠م، عاد حجاج مصر إلى القاهرة من موسم حج عام ١١٩٣هـ/ ١٧٧٩م بعد كارثة أودت بهم بسبب ثورة القبائل العربية واحتجاجاتها على حكومة ولاية مصر كما ذكر الجبرتي، حيث ذكر أنه قد "دخل الحجاج إلى مصر وأمير الحج مراد بك، ووقف لهم العربان في الصفراء [وهي بين بدر والمدينة المنورة] والجديدة وحصروا الحجاج بين الجبال وحاربوهم نحو عشر ساعات ومات كثير من الناس والغزو والأجناد، ونهبت بضائع وأحمال كثيرة، وكذلك الجمال والدواب، والعرب بأعلى الجبال والحج أسفل... كل ذلك والحج سائر"(٣١).

(٣١) عبدالرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج١، ص٥٤٨.

أي أن القافلة المصرية منعت من الحج في ذلك العام ١١٩٣هـ (١٧٧٩م) وقبل أكثر من سبعة وعشرين عامًا من ضم الدرعية للحجاز، ولم تصل إلى الأماكن المقدسة، وتستمر ثورات القبائل الذين لم تردعهم قوة ليرجعوا إلى الحق ويفرقوا بين حقوقهم وحقوق عباد الله من ضيوف بيت الرحمن عليهم؛ فقد استحلوا المال الحرام والدم الحرام للمسلمين، ورغم مكاتبات الشريف سرور الذي شكل ما يشبه المؤتمر للتجار والأمراء والعلماء وكاتبوا السلطات المصرية عن أسباب "منع غلال الحرمين وغلال المتجر والشكوى من زيادة المكوس عن الحد"، إلا أن الحكومة المصرية تغافلت - كما يقرر الجبرتي - آنذاك عن قراءة تلك الشكاوى الواردة من الحجاز[٣٢]، وتركت الأمور على ما هي عليه من فساد إداري ومالي أصبح الحجاج والتجار يدفعون ثمنه غاليًا من أرواحهم وأموالهم أمام عدو قبلي جاهل لا يرحم، وفساد حكومي غير قابل للإصلاح، وقد كان الأولى لتلك القبائل تطوير احتجاجاتهم ضد الفساد بشكل لا يعتدى فيه على حرمات المسلمين وبطريقة تضمن حقوقهم.

وأمام بطء الإدارة العثمانية في تغيير الخطأ وإصلاح الفساد المتسبب بهذا الشغب القبلي؛ فقد قامت بعض قبائل المنطقة بثورة دموية كبرى، غير أنها لم توجه نقمتها لسلطات الحجاز أو السلطات المصرية أو العثمانية أو قادة قوافل الحجاج المتسببين بسرقة عوائدهم؛ وإنما ضد قوافل



(٣٢) المصدر نفسه، ج١، ص٥٨٤؛ محمد أديب غالب، المرجع السابق، ص٥٨.



الحجاج الذين جاؤوا لأداء فريضتهم الدينية؛ بما يمثل دمهم ومالهم وشعيرتهم من حرمة، ففي ١٦ صفر ١١٩٩هـ (٢٨ ديسمبر ١٧٨٤م)، وكذلك في موسم حج عام ١١٩٨هـ (١٧٨٣م) كما يروي الجبرتي: "حصل للحجاج في هذه السنة مشقة عظيمة من الغلاء وقيام العربان بسبب عوائدهم القديمة والجديدة، فلم يزوروا المدينة المنورة - على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام - لمنع السبل وهلك عالم كثير من الناس والبهائم من الجوع، وانقطع منهم جانب عظيم،... ولم يبق منهم إلا أمير الحج وأتباعه"، ثم لاحقت بعض القبائل حجاج المغرب العربي حتى مدينة العقبة "وحصروهم ونهبوهم وقتلوهم عن آخرهم ولم ينج منهم إلا نحو عشرة أنفار". وفي عام ١٢٠١هـ (١٧٨٦م) لم تقم الدولة العثمانية أو السلطات بولاية مصر بأي إجراءات عملية لحل مشكلة الحجاج مع القبائل، فقد "دخل الحجاج مصر على حين غفلة وهم في أسوأ حال من العري والجوع، ونهبت أحمال أمير الحج وأحمال التجار وجمالهم وأثقالهم وأمتعتهم، وأسر العرب جميع النساء بالأحمال، وكان أمرًا شنيعًا جدًا، ثم إن الحجاج استغاثوا بأحمد باشا الجزار أمير الحج الشامي، فتكلم مع العرب في أمر النساء، فأحضروهن عرايا ليس عليهن إلا القمصان، وأجلسوهن جميعًا في مكان، وخرجت الناس أفواجًا من وجد امرأته أو أخته أو أمه أو ابنته وعرفها اشتراها ممن هي في أسره"[٣٣]، أي أن والي عكا وأمير الحج الشامي أحمد باشا الجزار لم يحرر نساء قافلة الحج؛ وإنما

(٣٣) عبدالرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج١، ص٥٩٢.

فقط قد اتفق مع هذه القبائل التي أسرت نساء مسلمات، على حق منسوبي قافلة الحج على فدية نسائهم.

ويبدو أن هذه الثورة غير المبررة كانت أيضًا بسبب أعمال غير مبررة من قبل أمير الحج المصري الذي قرر أن يعطي زعماء القبائل عوائدهم سنتين وقسط الباقي على السنوات المقبلة وحجز لديه رهائن من قبلهم، ولكنه قام بكيهم بالنار على وجوههم، فأغضب القبائل بتصرفاته، فبدلاً من قتل المجرم الجاني وهو أمير الحج المصري عاث العرب بثورتهم فسادًا ضد الحجاج الآمنين(٣٤).

وقد صادر العرب في تلك الثورة المحمل المصري، فاضطر أمير الحج المصري الذي قام بكي رهائن البدو بتزييف محمل مزور قديم ليدخل به القاهرة، ولعل الأمور والشؤون العربية والإسلامية قد تدنى أمر الاهتمام بها كما ينبغي، فنجد أن الشريف سرور بن مساعد يجرد جيشًا عظيمًا بلغ حوالي

(٣٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٥٥، محمد أديب غالب، المرجع السابق، ص٦٧، و ص٧٠؛ في الوقت ذاته كانت بلاد نجد والأحساء وكل البلاد التابعة للدولة السعودية في أمن وأمان واطمئنان، ويورد صاحب كتاب لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب قصة عن الأمن في عهد عبدالعزيز بن محمد حيث بايعه رجل من أهل القصيم وكان قد اعترض امرأة وأخذ منها كل مالها مقابل عدم الاعتداء عليها، وبعد أربعة عشر سنة، تمكن من معرفته وأخذ ما سلبه من المرأة ورده إليها وإلى زوجها. انظر: مؤلف مجهول، كتاب لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب، تحقيق عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، ص٥٣؛ ويورد بوركهارت قصة عن سعود الكبير حين هاجم بلاد الشام عام ١٢٢٥هـ/١٨١٠م "وقد أسرت امرأة مسيحية وحملت سبيًا لكن سعود أمر بإطلاق سراحها بعد ذلك بأيام" انظر بوركهارت، المصدر السابق، ص١٠٣.

خمسة عشر ألف مقاتل ليس الهدف منه حماية الحجاج أو الانتقام مما حصل لهم، وإنما الهدف منه حصرًا هو تحرير المحمل المصري من الأسر.

ولعله كان الأجدى أن يتم بذل الجهد لحماية قوافل الحج في بلاد الحجاز أو حفظ أمن طريق الحج ما دام أنه يمتلك قوة كبيرة كهذه القوة، أو أن تبذل مصاريف الحملة على التنمية التي قد تساعد تلك القبائل على الهدوء، بل يذكر الجبرتي أن أحد كبار الأشراف قد دفع فدية لقبيلة حرب التي أسرت المحمل قدرها أربعمئة ريال فرنسي من أجل تحرير ذلك المحمل، ثم ذهب ذلك الشريف - الذي يبدو أنه قائد جيش الشريف سرور - بعد أن قتل من القبائل نحو ثلاثة آلاف رجل وصفهم الجبرتي بقوله: "وأفنى منهم خلائق لا تحصى"، ذهب إلى مصر لإيصال المحمل إلى هناك، حيث استقبل من باب النصر بالقاهرة "فلما حضر خرج لملاقاته الأشابير وأرباب الطوائف (والمحمل دارية)... وأمامه الأشابير والطبول والزمور وذلك الشريف راكب أمامه"(٣٥).

دور الدولة العثمانية في الصراع بين الطرفين:

بعد أن حدثت المعارك الأولى على أطراف الحدود بين الأشراف والدرعية كتب أمير الحج والشام أحمد باشا الجزار- في عام ١٢٠٨هـ (١٧٩٣م) - إن السعوديين يضمرون في أنفسهم الهجوم على مكة، وإن الأمر أخطر بكثير مما

(٣٥) عبدالرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج١، ص٥٤٨؛ و ج٢، ص١٢؛ محمد أديب غالب، المرجع السابق، ص٥٨، ص٦٧.

يعتقد الشريف غالب، مما استدعى أن ينعقد مجلس مشورة عثماني للتباحث في خطورة الموقف، وانقسم المجلس إلى ثلاثة أقسام: قسم مطلع على الأمور رفض تصديق مثل هذا الأمر، بحجة أن محمد بن عبدالوهاب رجل يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ولا يمكن تصديق أنه سيفعل مثل ذلك، وقسم يرى أن "الوهابيين هم كأصحاب الفيل يجب قتالهم ما داموا يفكرون بهذا الأمر، أما القسم الثالث فرأى ضرورة إحالة المسألة لباشا بغداد لأخذ رأيه بمثل هذا الرأي بحكم مجاورته للدرعية من الشمال فأرسلت الحكومة العثمانية إلى والي بغداد تسأله عن رأي أحمد الجزار حول اعتداءات الدرعية على الحجاز، وأرسل باشا بغداد هيئة قابلت الإمام عبدالعزيز بالدرعية وسلمته خطابًا يحذره وينهاه عن الاعتداء على أطراف الحجاز، وقد كتب الإمام عبدالعزيز خطابا لسليمان باشا والي بغداد ومعه عريضة أو ربما مذكرة يطلب تسليمها للباب العالي، شرح فيها الأوضاع وأنكر الاعتداء على أطراف الحجاز، وطلب التحقق من ذلك بدقة، كما قدم تعهدًا كتابيًا حول عدم الاعتداء على أطراف الحجاز بشكل قاطع، ولكنه فيما يبدو ربط بين ذلك وبين عدم منع أتباعه من الذهاب إلى الحج. وقد كشفت الهيئة عن مدى امتداد نفوذ الإمام عبدالعزيز والوفود القادمة إليه من اليمن وجهات جزيرة العرب لمبايعته مؤكدة أن قوته في قمتها، وقد وصلت المعلومات مفصلة إلى الصدر الأعظم الذي أعطى تلك المعلومات مفصلة للسلطان العثماني، وبيَّن الصدر الأعظم أنه – بعد أن أصبحت الصورة واضحة – سيكون من



المفيد إبلاغ الشريف غالب بعدم منع الوهابيين من أداء فريضة الحج خاصة بعد أن بينت نتائج تلك التحقيقات أن المسألة قد بلغت حدًا لا يمكن السكوت عليه"[٣٦].

وهو ما يؤكد أن كامل المسؤولية في منع حجاج الدرعية خلال نصف قرن يقع على عاتق الأشراف، وأن الدولة العثمانية كانت من الضعف أن استجابت لطلب الشريف رغم أنها لم يكن من رأيها بالأساس أن يُمنع أتباع الدرعية من الحج، بل إنها أيضًا حتى حين قرر الصدر الأعظم وبعد أن أقنع السلطان العثماني بأن هذه "المسألة قد بلغت حدًا لا يمكن السكوت عليه" وأنه من المهم أن يسمح الشريف لأهالي نجد بالحج؛ فإنه لم يستطع إجبار الشريف غالب على ذلك، وقد ظلت الأوضاع على ما هي عليه حتى تغيرت الظروف المحلية والإقليمية والدولية في عام ١٢١٢هـ/ ١٧٩٧م حين هُزم الشريف بمعركة الخرمة وضمت الدرعية قبيلتي البقوم وعتيبة على تخوم الحجاز، وهزم الجيش العراقي أمام الجيش السعودي، وتم لنابليون احتلال مصر؛ فاضطر الشريف غالب مرغمًا إلى طلب الصلح مع الدرعية، حيث بدأ أتباع الدولة السعودية الأولى بمزاولة الركن الخامس للإسلام وأداء فريضة الحج وفق شروط الصلح. بل إن قورشون يلمح إلى أن الشريف غالب قام بأكثر من خمسين حملة ضد الدولة السعودية دون أن يطلع الدولة العثمانية على تفاصيل تلك الحملات، ولكنه حين "لم يحقق نجاحًا في

(٣٦) أ. د. زكريا قورشون، المرجع السابق، ص٥٦.

تلك السياسة العسكرية كتب للباب العالي، وأخبره أن شوكة الوهابيين قويت"[٣٧].

ولعل من أغرب الروايات التي ذكرت عن تلك الفترة من الصراع (أي بين عامي ١٢٠٧-١٢١٣هـ/ ١٧٩٢-١٧٩٨م) هي ما أوردها المؤلف المجهول صاحب كتاب لمع الشهاب، حيث ذكر أن الإمام سعود بن عبدالعزيز كان يأتي إلى مكة للحج ويعود من عرفة لعدم تمكين الشريف غالب له من دخول مكة المكرمة حاجًا ولعدم قدرة سعود الكبير على القتال في بلد الله الحرام[٣٨].

المرحلة الثالثة من الصراع: طلب الأشراف للصلح الدرعية تأخذ حقها في الحج لمكة:

وقد أرسل الشريف غالب رسالة للإمام عبدالعزيز طالبًا الصلح وترسيم الحدود بين الطرفين والقبائل التابعة لكل منهما، فوافق الإمام على ذلك، وبعد مراسلات حول طبيعة الصلح اجتمع مندوبو الطرفين وتم الاتفاق على الحدود الفاصلة بينهما وأقرت تلك الشروط من قبلهما.

وبهذا فقد حققت الدرعية من حربها ضد الأشراف أكثر مما كانت تطمح إليه، وبدأت الدرعية في كل عامٍ ترسل حجاجها إلى مكة المكرمة[٣٩]، مما نتج عنه فهمٌ عميقٌ لمبادئ الحركة

(٣٧) المرجع نفسه، ص٥٣-٥٤.

(٣٨) مؤلف مجهول، (لمع الشهاب) المصدر السابق، ص٩٩.

(٣٩) أحمد السباعي، المرجع السابق، ج٢، ص٥٥٤؛ حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص٣٧٢

الإصلاحية لدى بقية أمصار الجزيرة العربية وأصبح تفهمهم لتلك المبادئ أكثر من ذي قبل؛ وخاصة في عسير والمخلاف السليماني (جيزان وصبيا وأبو عريش) واليمن، ولعلنا نقرر أنه مع السماح لأتباع الدرعية بالحج، فقد سمح بالحج أيضًا عبر الأراضي السعودية من الخليج وعُمان بعد أن كان مُوقفًا وممنوعًا خلال الفترة الماضية، رغم أن شروط الصلح لم تنص على هذا الأمر حسب المصادر التاريخية التي بين أيدينا.

ولأن الدولة السعودية قد أصبحت تسيطر على الطرق البرية المؤدية إلى الحجاز كافة عدا طريق البحر؛ وجد الشريف نفسه مرغمًا على أن يأذن لقوافل الحجاج القادمة عبر الأراضي السعودية لدخول مكة من جديد، بل إنه سمح حتى للقوافل التجارية بالعبور نظرًا لتحكم الدولة السعودية برخاء مكة نفسها[٤٠].

ورغم أن الدرعية تبادلت الهدايا بين الإمام سعود بن عبدالعزيز وبين الشريف غالب، إلا أنها كانت على الأرض تكسب في كل موسم من مواسم حج ١٢١٤هـ و١٢١٥هـ/ ١٧٩٩-١٨٠٠م دعاية جديدة لصالحها ولصالح فهم بقية الأقاليم لنقاء مذهبهم مما وصموا به، خاصة المناطق المتاخمة للحجاز جنوبًا حتى اليمن، وكما تمتع رعايا الدرعية بممارسة شعائر الحج فقد مارست الدرعية أسلوب الدعاية لنفسها من خلال هذا الموسم للبرهنة على صحة معتقداتها، وتبيان مدى الظلم الذي لحق بها خلال نصف القرن الماضي،

(٤٠) ألويس موسيل، المصدر السابق، ص٧٦- ٧٧.

وذلك من خلال صرامة الانضباط التي تمتع بها حجاجها، إلى جانب تبادل الهدايا والاجتماعات التي كان يقوم بها الإمام سعود بن عبدالعزيز مع الشريف غالب ذاته أو رؤساء الوفود الأخرى لأمصار العالم الإسلامي(٤١).

ومع أن السنوات التي استمر الصلح فيها بين الطرفين كانت قليلة، إلا أنه قد زاد إعجاب الناس بمبادئ الحركة الإصلاحية وبدأت قبائل جنوب الحجاز وعسير تطلب تبعيتها للدرعية، وهو ما أثار غالبًا الذي كتب للإمام في عام ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م - وبعد زوال خطر نابليون - يشكو له كثرة العصيان من قبائل الحجاز - وهي مسألة متوقعة لكنها ليست ثابتة - ويتهم الدرعية بالمسؤولية عن تلك الثورات للقبائل. ولعل الشريف بداية بدأ بالتنكيل بتلك القبائل بشكل غير مسبوق، فقد وصل به الأمر حين غزا بعض قبائل جنوب الحجاز إلى التنكيل بهم ومصادرة كل أملاكهم وكما يقول أحمد السباعي: "وقد ظفر جيشه بأغنامهم وأبقارهم وأموالهم فأخذها وسبى بعض العسكر أولادهم فباعوهم بمكة بيع الرقيق لاعتقادهم الخروج عن الدين"(٤٢). كل ذلك أدى إلى تأزم العلاقات بين الطرفين من جديد لتعود حالة الحرب فيما بينهما، خاصة بعد عودة الوفد الشريفي من الدرعية.

وهنا علينا أن ندرس هذا الحدث جيدًا، فقد تمكن زيني دحلان من تركيز الانتباه إلى ما أراد هو التنويه به من أن

(٤١) ابن بشر، المصدر السابق، ج١، ص٢٥٥-٢٥٦؛ انظر أيضًا حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص٣٦٩-٣٧٠.

(٤٢) أحمد السباعي، المرجع السابق، ج٢، ص٥٥٤.

عثمان المضايفي اتفق مع الإمام سعود الكبير وقدم له السمع والطاعة، واستعد للعمل معه لضم مكة، حيث أمَّره على الطائف، وحين عاد الوفد إلى مكة عاد وفد الشريف، غير أن عثمان المضايفي تخلف بالعبيلاء وحده للعمل ضد الشريف[٤٣]، وهي مسألة تحتاج إلى بحث دقيق قبل تقريرها. ولعل القضية التي نريد مناقشتها هي قدرة دحلان على تحويل الانتباه إلى أن القضية هي قضية انقلاب عثمان المضايفي على الشريف بتواطئه مع الدرعية، في حين أن الأمر الجديد بالمناقشة هو قضية الشريف غالب المعروف بحبه للمناورات السياسية معتمدًا على ما يظن أنه مهارة قد جبل عليها، فقد تصنَّع من قبل طلب إرسال عالم من الدرعية في عام ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م من أجل إظهار الخلاف الديني إلى الواجهة والعلن لخدمة أهدافه الإعلامية والعسكرية والسياسية في حينها حيث تم طرد مندوب الدرعية ثم إعلان الحرب. وقد أراد الشريف غالب من خلال إرساله للوفد الشريفي بقيادة المضايفي المناورة السياسية أيضًا، واتخاذ ذلك سببًا لنقض الصلح وإعلان الحرب من جديد، بعد أن تغيرت الظروف الدولية عام ١٢١٧هـ (١٨٠٢م)، غير أن المفاجأة أن رئيس الوفد - الذي هو وزير الشريف غالب وصهره والعارف ببواطن الأمور وربما المعجب بالدرعية والرافض لمناورات الشريف غالب ومغامراته السياسية والعسكرية - رفض المضي قدمًا بالمشروع وأعلن خلافه معه، ثم رحيله إلى العبيلاء والاتصال بالدرعية والانضمام إليها

(٤٣) المرجع نفسه، ج٢، ص٥٥٨-٥٥٩.

ضد الشريف، وهو ما لم يكن في حسابات الشريف مطلقًا، ورغم أننا هنا لا نملك نصوصًا تاريخية تثبت هذا التحليل، إلا أن غياب النصوص المحايدة التي تؤيد رأي دحلان، ووجود نصوص مناقضة له؛ تجعل القضية قائمة.

لذا فرغم كل الفشل لمناورته السياسية إلا أنه مضى قدمًا في خطأين: الأول أنه أعلن الحرب على قبائل الحجاز التابعة له والمؤيدة للدرعية بحرب شرسة على تلك القبائل؛ مما تسبب في فقدانه لقاعدته وانضمامها إلى منافسه الجديد المضايفي الذي انضم إلى الدرعية، أما الثاني فإنه قد أعلن منع أتباع الدرعية من الحج بنقضه للصلح، ومن دون استشارة إستانبول الغائبة عن مسرح الأحداث آنئذٍ، وقد أدى نقضه للصلح، ومنعه أتباع الدرعية من الحج إلى إعلان الدرعية الحرب عليه من جديد، مما سينهي الوضع القائم لصالح وضع جديد تمامًا بالحجاز محليًا وإقليميًا ودوليًا.

ثالثًا: المرحلة الرابعة من الصراع: العودة إلى الصدام المسلح

انقطاع الحج عن مكة المكرمة من قبل الطرفين:

لاشك أن موسم الحج في عام ١٢١٧هـ (١٨٠٢م) كان آخر موسم يأمن فيه الناس الحرب إبان الحج من بين السنوات الثلاث اللاحقة، فقد انتهى موسم الحج والجيوش السعودية تحبس لجام جنودها حول مكة لكي لا تقع أي إساءة للحجاج، وما إن انتهى موسم ذلك العام وخرج أمراء الحج العثماني منسحبين من مكة حتى لحق بهم الشريف غالب نحو جدة هاربًا من مواجهة الجيوش السعودية، بحيث دخل سعود





الكبير مكة المكرمة وقد تم له ضمها مع الطائف، فيما بقيت المدينة المنورة وجدة تحت نفوذ الدولة العثمانية.

حين انشغلت الدرعية عام ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣م بمقتل إمامها الكبير الإمام عبدالعزيز، تمكن الشريف غالب بمساعدة أخيه عبدالمعين التابع للدرعية من استرجاع مكة في حين ظلت الطائف مستعصية عليه، ولكن في عامي ١٢١٩هـ و١٢٢٠هـ/ ١٨٠٤-١٨٠٥م انقطع الحج تمامًا حيث كانت الجيوش قد تماست خطوط قتالها على منطقة الحرم، حيث اضطر الشريف غالب أن يستسلم ليصبح تابعًا للدرعية مرغمًا في عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م، وهو ما يعني أن الحج قد توقف نتيجة للحرب منذ عام ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣م، وليس بأمر أو بقرار من الإمام سعود الكبير.

يبدو أن تلك الحروب بين الطرفين - الدولة السعودية والشريف غالب - قد ظلت تفاصيلها بعيدة عن اطلاع الدولة العثمانية، ويلمح قورشون إلى أن الشريف غالب كان ربما قام بحملاته التي تربو عن خمسين وقعة ضد القوات السعودية بعيدًا عن اطلاع الدولة العثمانية على تفاصيل الأمور، "ولكنه لما لم يحقق نجاحًا في ذلك كتب إلى الباب العالي، وأخبره أن شوكة الوهابيين قويت، وأنهم يمنعون دخول المؤونة والماشية إلى مكة المكرمة، وأنهم يعانون الضيق من ذلك، وبناء عليه يطلب إحالة الموضوع إلى سليمان باشا والي بغداد والتنكيل بالوهابيين على يديه..."(٤٤).

(٤٤) أ. د. زكريا قورشون، المرجع السابق، ص٥٣-٥٤ نقلاً عن الأرشيف العثماني،

HH 3855 C, D, F, J, K, 3556.

ولعل المدهش في الأمر أن هذا الانقطاع في المؤونة لم يكن سببه الحرب أيضًا، كما لم يكن في مكة وحدها، ورغم أن القبائل الحجازية الموالية للدرعية كانت قد فرضت حصارًا اقتصاديًا على مدن الحجاز وخاصة مكة المكرمة في عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٤م، وانقطعت قوافل تجارة الغذاء، ربما ليس للإضرار بمكة بقدر ما هو لاحتكار تلك الأغذية لسكان المناطق التي تقطنها؛ فحدثت مجاعة في مكة وبلغت الأسعار مستوى قياسيًّا للقمح والأرز والسمن والزيت والشحم والسكر والزبيب واللحم، وقد فُقِدت الأغذية من الأسواق بشكل نهائي، حتى إن السباعي يروي أن الناس قد أكلوا البذور والنوى، بل حتى الهررة والكلاب والجلود. ولعل المجاعة في هذا العام لم تكن فقط بتأثير من القبائل الموالية للدولة السعودية فحسب، بل كانت عامة، فقد شملت حتى منطقة نجد واليمن وغيرها أيضًا، وإنما كانت الحجاز أشد ضررًا من غيرها بسبب النشاط العسكري للجيوش المتحاربة هناك، إلى جانب الحصار الاقتصادي المفروض على تلك المدن من قبائل الحجاز المعادية للشريف(٤٥).

قضية منع السعوديين لرعايا إيران الشيعة من الحج:

لا شك أن المنع للشيعة من الحج قد جاء من الأشراف بحجة أنهم لن يسمح لهم بالحج إلا بعد دفع ضريبة للأشراف، وهي ضريبة ليس لها أي حجة شرعية سوى الرغبة في تحصيل الضرائب. وقد حاول الأشراف أن

(٤٥) أحمد السباعي، المرجع السابق، ج٢، ص٥٦٧.

يعاملوا السعوديين المعاملة نفسها، فقد كفروهم أولاً سعيًا وراء الاستفادة من هذه الفتوى لفرض ضريبة عليهم مشابهة للضريبة التي فرضوها على الشيعة، يقول قورشون: "فكما كان الوهابيون ممنوعين على أيدي أشراف مكة المكرمة من الذهاب إلى الحج بدعوى أنهم كفرة، كذلك كان الوهابيون أيضًا يمنعون الشيعة القادمين من إيران وكذلك الشيعة المقيمين في أنحاء بغداد من العبور عبر أراضيهم والذهاب إلى الحج"[٤٦].

وقد ذكر لوريمر أن الحجاج الإيرانيين أكثروا من الشكوى - فيما يبدو أنها موجهة إلى الباب العالي - من مضايقات السعوديين، حيث عدَّ هذه الشكاوى إلى جانب تآمر شريف مكة من الأسباب التي دفعت السلطة العثمانية إلى الإسراع بالعمل[٤٧].

ورغم ما يشوب هذا الكتاب - فيما يخص مصداقيته - من انتقادات وجيهة، فقد أورد مؤلف مجهول في كتابه لمع الشهاب بعض الروايات التي يمكن الأخذ ببعضها، فقد أورد رواية ذكر فيها أنه جرت عادة الإمام عبدالعزيز أن "جميع حاج العقيلي والعجم المارين بهم يضيفونه ثلاثة أيام بلياليها، ولا بد أن يحكموا على الحجاج بالغداء والعشاء، ويرون ذلك واجبًا... وكانوا يأمرون كل أمير من أمراء الحاج ألاّ يسير بركبه من أي ناحية أتى، إلا ويمر بالدرعية ذهابًا وإيابًا"، ثم

(٤٦) أ. د. زكريا قورشون، المرجع السابق، ص٥٨-٥٩.

(٤٧) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، ج٣، ص١٥٨١.

يروي أن قافلة للحجاج جاءت من الكويت، وفيها خلق كثير من العجم، ولم يمروا بالدرعية، فأجبرهم على العودة من الزلفي إلى الدرعية، ويعلق المؤلف بأن ذلك لتعريف الناس بمذهبهم وترغيبهم فيه بما يرونه من كرمهم، ثم يضيف أن الدرعية "منعوا الأعراب عن أخذ الأخوَّة [الخاوة] من الحاج"، وكانت القبائل في ذلك الطريق تفرض ضريبة تبلغ من أربعة إلى ستة من الذهب على كل حاج، "ولما استقر الحكم لآل سعود، منعوا جميع العرب التي تحت سلطتهم... من التعرض للحاج"، وأجروا لهم من بيت المال عطايا بديلة لما يأخذونه من الحجاج. "فعلى هذا كان الحاج المعاهد لهم يمر جميع جزيرة العرب، ولم يعترضه أحد"(٤٨).

ولعل تلك الشكاوى لحجاج العجم قد تزامن مع شكاوى كتبها الشريف غالب عام ١٢١١هـ/ ١٧٩٦م يستغيث من خلالها بالسلطان العثماني من أن "ابن سعود يهدد طريق الحج"، فأرسل السلطان إلى والي بغداد يأمره بالسير "لتأديب العصاة"، فسيَّر ثويني بن عبدالله، حيث كانت نتيجة تلك الحملة هزيمة كبرى للعراق(٤٩).

وفي الحقيقة أن مؤرخينا لم يعطونا تفصيلات عن هذه القضية، ولكن نجد في ثنايا بعض كتب التاريخ كلامًا مناقضًا لما ورد في كتاب قورشون، فقد شهدت العلاقات العراقية مع

(٤٨) مؤلف مجهول، (لمع الشهاب) المرجع السابق، ص٥١-٥٢.

(٤٩) د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، المكتبة الحيدرية، الطبعة الثانية، ١٣٧٨-١٣٧٩هـ، الجزء الأول، ج١، ص١٨٤.



الدرعية توترًا خطيرًا في عام ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م؛ بسبب ما قامت به قبيلة الخزاعل قرب النجف من مهاجمة قافلة تجارية وأمنية سعودية قادمة من بغداد؛ حيث كانت تحتوي إلى جانب التجار السعوديين وتجارتهم؛ على فرقة عسكرية صغيرة تحمي حجاجًا إيرانيين، أو كما قال لوريمر "قافلة للحجاج الإيرانيين يحرسها الوهابيون... بين الحلة والنجف"، كان على تلك الفرقة أن توصلهم إلى حدود المدينة المنورة بسلام بعيدًا عن اعتداءات بعض القبائل، وذلك ربما وفق اتفاقية بين الدولة السعودية والمملكة الفارسية لم تبينها المصادر التاريخية، وقد قام الخزاعل بمهاجمة القافلة وقتل كافة رجالها الثلاثمئة الموالين والتابعين للدرعية، ومصادرة أموالها، ربما لأنهم استفزوا من وجود جنود سعوديين في مناطقهم(٥٠).

ويشير موسيل إلى أن هذه الحادثة كانت وفق ترتيب جديد آنذاك، ولعله من إفرازات نتائج الصلح الذي وقعه علي الكخيا مع سعود الكبير إثر هروبه وانسحابه السريع أمام الجيش السعودي عام ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م، إذ يقول موسيل: "في عام ١٢١٥هـ/١٨٠١م كانت قافلة الحج الإيرانية التي يتولى محاربو عبدالعزيز بن محمد تأمين الحماية لها ولأول مرة قد تعرضت وهي في طريق عودتها لهجوم وسلب من

(٥٠) الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م الرياض، الطبعة الثانية، ج١٠، ص٤٧٤؛ لوريمر، المرجع السابق، ج٣، ص١٥٨٣؛ ألويس موسيل، المصدر السابق، ص٧٧.

قبل أتباع حاكم بغداد"[٥١]، وهو ما يعني أن السعوديين لم يعارضوا أو يمنعوا الحجاج الإيرانيين من المرور إلى أراضيهم إلا إذا كان وفق ترتيبات أمنية معينة، كما يعني أن مثل هذا الاتفاق بين الدولة السعودية والمملكة الفارسية قد أغضب الشيعة العرب الخزاعل مما جعلهم يهاجمون القافلة ويقتلون التجار والحامية السعودية المصاحبة لهم، وهو ما يعني أن المنع والمضايقات للحجاج الإيرانيين كان من غير الحكومة السعودية التي كانت تريد حماية هؤلاء الحجاج من العراق نفسها حتى حدود الحجاز، ربما لكي لا يعتدي عليهم من أتباع الحجاز أو العراق ويتهم به السعوديون.

وفيما عدا هذه الحادثة لم تشر المصادر التاريخية إلى وجود مثل هذا المنع للشيعة من الحج عبر الأراضي السعودية، إلا إذا كان ذلك القرار أصبح ساريًا فترة من الزمن بُعيد قرار الشريف غالب منع الحجاج من الحج عبر الأراضي السعودية في عام ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م إثر قرار الشريف إعلان الحرب ضد الدرعية في نهاية ذلك العام حسب رواية ألويس موسيل[٥٢]، ثم عادوا للحج من جديد حتى عام ١٢١٧هـ/١٨٠٢م حين امتنعوا من الحج مرة أخرى، ربما بسبب ظروف الجبهة العسكرية في الحجاز، حيث يؤكد

(٥١) المصدر نفسه، ص٧٧؛ انظر أيضًا: ألويس موسيل؛ مجلة العرب، عدد ج١ و ٢، س١١رجب وشعبان ١٣٩٦هـ، يوليو/ أغسطس ١٩٧٦م، ترجمة كتاب ألويس موزيل، ص٢١٨.

(٥٢) ألويس موسيل، آل سعود، دراسة في تاريخ الدولة السعودية (مصدر سابق)، ص٦٧، ص٧٦.



بوركهارت أن قوافل الحج من بلاد فارس قد توقفت بقوله: "وقد رُدَّ الحجاج الفارسيون أيضًا منذ سنة ١٢١٧هـ/١٨٠٢م، كما رُدّت قافلة حجاج اليمن، ولهذا فإنه لم يصل إلى مكة من قوافل الحج المنتظمة بعد سنة ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣م، إلا عدد قليل جدًا، وقد أوقف المحمل في جدة..."[٥٣]. وهو يتفق في هذا التزامن مع صاحب مخطوط (حجازسياحتنامه سي) الذي يجعل المنع من قبل الدولة السعودية بدلاً من الشريف غالب فيقول: "في العام التالي ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م بدت العلاقات بين الطرفين الدرعية وإيران متوترة بالشكل الذي جعل الدرعية تقرر منع القوافل الإيرانية للحجاج أن تمر عبر أراضيها". ويرى سليمان شفيق أن هذه الخطوة من قبل الدرعية كانت قد جلبت ردًا انتقاميًا من إيران: "وقد أثار هذا المنع رد فعل عميق بإيران، ولكنها لم تستطع أن تسوق الجيش على نجد بسبب عجزها وصعوبة الطرق المؤدية إليها"[٥٤]، وفي الحقيقة أن المؤلف يخلط بين ما حدث في عام ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م حين قام الجيش السعودي بغزو كربلاء، وما حدث في عام ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م حين أعلن الشريف غالب الحرب ضد الدرعية ومنع كل من يأتي من خلال الأراضي السعودية من الوصول إلى مكة، حسب رواية موسيل أعلاه. أي أن هذه القوافل توقفت قبل ضم الحجاز للدرعية، ولا يمكن نفي أو تأكيد ما إذا كان توقف القوافل ولا سيما الفارسية بسبب منع الشريف غالب لأي حاج يأتي من

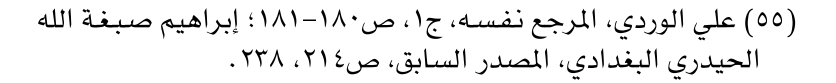
(٥٣) بوركهارت، المصدر نفسه، ص٦٧-٦٨.

(٥٤) د. عبدالفتاح أبو علية، المرجع السابق، ص٤٧.

خلال أراضي الدولة السعودية بدخول مكة، أم أنها بسبب توتر العلاقات السعودية الفارسية بسبب الهجوم السعودي على كربلاء في العام السابق ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م، أم بسبب انعدام أمن قوافل الحجاج بسبب ثورات القبائل المحيطة بالمدينة المنورة ثم بتبعيتها للدرعية في ظل انشغالها بحادث استشهاد عاهلها الإمام عبدالعزيز بن محمد عام ١٢١٨هـ/ ١٨٠٢م.

قضية منع السعوديين لرعايا الدولة العثمانية من الحج:

وقد ذهب بعض المؤرخين[٥٥] خطأ إلى أن سعودًا الكبير قد أمر بمنع الأتراك من الحج، ولعل هؤلاء المؤرخين تناسوا عن قصد أو غير قصد أمرين مهمين: الأول أن الدولة العثمانية قد منعت السعوديين ولمدة تزيد على ستين عامًا من عام ١١٦٣هـ/ ١٧٤٩م وحتى عام ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م، وهو ما يعني أن جيلاً كاملاً منهم قد ماتوا دون أن يؤدوا فريضة الحج، ومع ذلك فإن هؤلاء المؤرخين لم يذكروا هذه الحقيقة، ولعل الذي يعرف ذلك سيظن أن الدولة السعودية بعد أن ضمنت الحجاز أرادت معاقبة الدولة العثمانية بالعقوبة نفسها التي كانت قد عاقبت بها الدرعية وأتباعها. أما الثاني فهو أن سعودًا الكبير كان قد أصدر قرارًا بمنع المظاهر الخاطئة المصاحبة للحج وليس الحج ذاته، فالمذهب المالكي بالمغرب هو كالشافعي والحنفي في الشام والعراق، وقد



(٥٥) علي الوردي، المرجع نفسه، ج١، ص١٨٠-١٨١؛ إبراهيم صبغة الله الحيدري البغدادي، المصدر السابق، ص٢١٤، ٢٣٨.

واصل حجاج المغرب الحج دون أي صعوبات، ولكن المنع كان مقصورًا فحسب على:

١ - الحج بما يرونه بدعة وهو تقدم المحمل(٥٦) أمام قافلة الحجاج لمكة المكرمة.

٢ - عزف موسيقى الشرف المصاحبة لدخول المحمل إلى مكة، لأن الموقف في رأيهم يوجب التلبية حسب تعاليم الحج وليس عزف الموسيقى (الزمر).

٣ - قدوم عسكر الشرف المصاحبين لأمير الحج الذين لم يغنوا الحجاج شيئًا من اعتداءات القبائل، وليس لهم من أهمية سوى الاستعراض العسكري.

ولعل هناك خلطًا بين قضيتين: الأولى قطع الخطبة للسلطان العثماني على منابر الحرمين الشريفين، ومنع الحجاج من الأقاليم العثمانية من الحج، ويرى بوركهارت أنه "من الخطأ التأكيد - كما فعل الأتراك - على أن الوهابيين حرموا الحج إلى المدينة"، ويؤكد أنه قبل سيطرة السعوديين على المدينة المنورة "كان مجيء قوافل الحجاج الكبيرة قد

(٥٦) المحمل هو: نوع من الموكب على جمل جعلوها في مصر علامة وإشارة لاجتماع الحجاج، ومع الوقت تطور إلى مصاحبة هذا المحمل الذي يتقدم حجاج مصر فرقة موسيقية، ثم مع الزمن أصبح هناك محمل رومي (تركي) ومحمل يمني. يصاحب هذه المحامل الهدايا. ولعل أصل المحمل: جمل عليه هودج يحمل كسوة الكعبة غالبًا من الشام أو مصر يتقدمه فرقة موسيقية عسكرية مع قافلة الحج. انظر: السباعي، المرجع السابق، ج٢، ص٣٩٥، ٣٩٨؛ انظر أيضًا: عبدالرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج٣، ص١٣٢-١٣٣؛ محمد أديب غالب، المرجع السابق، ص١١٠-١١١.

توقف، فلم يستطع يوسف أغا، أحد ضباط عبدالله باشا، أن يصل إلى تلك البلدة سنة ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣م، بل تراجع عنها حين كان على مسافة ساعات قليلة منها، على أنه ومن معه لم يضايَقوا في طريق عودتهم إلى بلادهم، ولم يجرؤ الحجاج المصريون تلك السنة على المجيء بالطريق البري لأن قبيلتي حرب وجهينة قد أصبحتا من الوهابيين، لكن المحمل أتى مع قليل من الحجاج بحرًا عن طريق جدة بصحبة أربعمئة أو خمسمئة جندي تحت قيادة شريف باشا، الذي عينه الباب العالي حاكمًا لهذه البلدة، وقد رُدَّ الحجاج الفارسيون أيضًا منذ سنة ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م كما رُدّت قافلة حجاج اليمن، ولهذا فإنه لم يصل إلى مكة من قوافل الحج المنتظمة بعد سنة ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣م، إلا عدد قليل جدًا، وقد أوقف المحمل في جدة وتوفي شريف باشا سنة ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م، في الحجاز، وهناك شك بأنه قد سُم بأمر من غالب"(٥٧)، ويظل بعض المؤرخين مستمرين في الوقوع بهذا الخلط وأن سعودًا الكبير "أخطأ خطأً عظيمًا في منع الناس عن الحج، وفي الخروج على السلطان، وأنهم غالوا كثيرًا في تكفير من خالفهم، ولو كانوا من أهل السنة والجماعة"(٥٨).

ولعل الكثير من المؤرخين يختزل تعبيرات يحاولون من خلالها تغيير الحقيقة أو ليِّ عنقها، فيقول قورشون على سبيل المثال: "وكانت عمليات التعجيز المستمرة التي يمارسها

(٥٧) بوركهارت، المصدر نفسه، ص٦٧-٦٨.

(٥٨) إبراهيم صبغة الله الحيدري البغدادي، المصدر السابق، ص٢١٤، ٢٣٨.



الوهابيون على مكة المكرمة والمدينة، وكذلك سيطرتهم على الطرق أمرًا أخل كثيرًا بأداء فريضة الحج، ولو أنهم في الظاهر يزعمون بأنهم لم يمنعوا أحدًا من أداء فريضة الحج، وأنهم كانوا فقط يعارضون البدع التي كانت تمارس بمناسبة الحج، فإن العديد من الناس كانوا يحجمون عن الذهاب إليه، ففي موسم الحج لعام ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م، لم يستطع أهالي مكة المكرمة أنفسهم الصعود إلى جبل عرفات الذي لا يتم الحج إلا به(*)، وقام أمير الحج الشامي إبراهيم باشا في ذلك العام بدفع عشرة قروش عن كل حاج إلى الوهابيين ضريبة للمرور حتى استطاع أن يعود... وقد كتب محافظ المدينة إلى إستانبول في أبريل ١٨٠٥م/ ١٢٢٠هـ يخبرها أن خطر الوهابيين قد بلغ حدًا لا يمكن التغلب عليه"[٥٩].

ولعل مثل هذه المغالطات والتلاعب بالألفاظ يخدع كثيرًا ممن يقرؤون التاريخ أو غير المتخصصين بالتاريخ الحديث، ولكنه قد لا ينطلي على المؤرخين الذين يمكنهم قراءة أحداث تلك الفترة بشيء من التدقيق؛ فهذه الأعوام ١٢١٩-١٢٢٠هـ/ ١٨٠٤- ١٨٠٥م معروفة أنها سنوات حرب بالحجاز بين الجيوش السعودية وجيش الشريف غالب حتى تماست خطوط الاشتباكات حول منطقة الحرم ذاتها، ولذلك

(*) لعل ما يذكره الدكتور زكريا قورشون من أن الحج لا يتم إلا بالصعود إلى جبل عرفات هو نوع من البحث عن مبررات لتثبيت التهمة على السعوديين بأنهم وراء منع الحج؛ ولعل الصعود إلى جبل عرفة ليس واجبًا بحد ذاته وإنما الحديث (الحج عرفة) يعني أن الواجب (الركن) هو الوقوف بعرفة في أي موضع منها.

(٥٩) أ. د. زكريا قورشون، المرجع السابق، ص٧٧.

فلا ضير أن ينقطع الحج، في حين أن المدينة المنورة تعاني حصارَ الجيش السعودي لأسوارها. ولذلك فكل ما ذكر هو نوع من تزوير الحقائق التاريخية وتحميل الأحداث تفسيرات غير صحيحة وغير علميّة، فقضية منع الحج التي استخدمتها الحكومة العثمانية ضد الدولة السعودية هي قضية حدثت بُعَيْد انضمام الحجاز إلى الدولة السعودية، في حين الأدلة التي يسوقها هذا المؤرخ هي أدلة كانت موجودة قبيل سقوط الحجاز بيد الدولة السعودية، وهكذا تبدو الصورة لمن يدقق في الحقيقة التاريخية حول هذه القضية. فقد كان قد مضى موسما الحج لعامي ١٢١٨-١٢١٩هـ/ ١٨٠٣-١٨٠٤م ومكة شبه مطوقة من جيوش الدرعية، وفرض حصار شديد على الشريف من قبل القبائل المتاخمة لمكة والتي سئمت من حكم الشريف[٦٠].

ويذكر لوريمر أن السعوديين "لم يكن لديهم اعتراض على الحج نفسه بطبيعة الحال، ولا حتى اعتراض على زيارة المدينة، ولكنهم كانوا يسخطون وتتأذى مشاعرهم لكثير من أعمال البدع التي يقوم بها كثير من الحجاج، كما أنهم كانوا يعترضون قطعًا على تدخل الحكومة التركية "الكافرة" في شؤون الحج"، ويقول إنهم أرغموا حجاج دمشق على الرجوع في عام ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣م، وهي السنة التي يرى لوريمر أن الدولة السعودية لم تسمح فيها للمحمل المصري بالتقدم أكثر من جدة حيث أوقف هناك، ويؤكد لوريمر: "لكن السلطات

(٦٠) أحمد السباعي، المرجع السابق، ج٢، ص٥٦١-٥٦٣.

الوهابية في الحجاز لم تكن أبدًا تمنع الأفراد الذين يريدون تأدية مناسك الحج كما يؤديها الوهابيون"، كما يشير إلى أن التوقف جاء من الطرف الآخر: "وتوقف حجاج مصر وإيران أيضًا في سنة ١٨٠٢ أو ١٨٠٣م، حيث لم يسمح الوهابيون في هذه السنة الأخيرة بتقدم المحمل القادم من مصر عن طريق البحر إلى أكثر من جدة"[٦١]، ويرى جيل كيبيل أن الحج "صار خاضعًا لشروط الوهابيين المتشددة، الذين باتوا ينظمونه على منوالهم، ما أصاب السلطنة العثمانية في حينه بالضرر البالغ، ما دامت حامية للأراضي المقدسة..."[٦٢].

وهذا يعني أن انعدام الأمن كان بسبب ثورات القبائل أعوام ١١٩٤-١٢١٧هـ/ ١٧٨٠م-١٨٠٢م، كما أن الشريف غالب الذي كان يعاني من الضغط العسكري السعودي من جهة، والثورات المحلية لسكان الحجاز وقبائل مكة المكرمة من جهة أخرى، مع انعدام الأفق السياسي وفقدان الأمل بدعم عثماني يمكنه من الصمود، كانت كل هذه الأسباب مجتمعة قد أدت إلى انقطاع الحج قبلٍ ضم الدولة السعودية للحجاز بوقت ليس بالقصير، فضلاً عن محاولات الشريف غالب مقاومة النفوذ السعودي خلال أعوام ١٢١٨-١٢٢٠هـ/ ١٨٠٣-١٨٠٥م، حتى استسلامه وخضوعه للسلطة السعودية في بداية عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م.

(٦١) ج.ج. لوريمر، المرجع السابق، ج٣، ص١٥٩٥-١٥٩٦.

(٦٢) جيل كيبيل، الفتنة حروب في ديار المسلمين، ترجمة نزار أورفلي، دار الساقي، بيروت، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٤م، ص١٩٧.

وعلى أي حال فإن ما ذكره لوريمر حسبما أوردناه أعلاه غير صحيح من حيث التوقيت؛ ذلك أن المحمل ظل يقدم إلى مكة المكرمة حتى حج عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٦م، حيث يروي الجبرتي عن أمير الحج المصري بعد وصوله للقاهرة قصة اجتماعه بسعود الكبير قائلاً: "ولقد أخبرني مصطفى جاويش المذكور: أنه لما ذهب إلى مكة المكرمة، وكان الوهابي حضر الحج واجتمع به، فقال الوهابي: (ما هذه العويدات التي تأتون بها تعظمونها بينكم؟) يشير بذلك إلى المحمل، فقال له: (جرت العادة من قديم الزمان بها، يجعلونها علامة وإشارة لاجتماع الحجاج)، فقال: (لا تفعلوا ذلك ولا تأتوا به بعد هذه المرة، وإن أتيتم به مرة أخرى فإني أكسره)"(٦٣).

في البداية كما يبدو كان الإمام سعود الكبير صريحًا بما فيه الكفاية حين أرسل رسالة إلى السلطان العثماني بُعَيد دخوله لمكة قال فيها: "إني دخلت مكة، وأمنت أهلها على أرواحهم وأموالهم بعد أن هدمت ما هناك من أشباه الوثنية، وألغيت الضرائب إلا ما كان منها حقًا، وثبَّت القاضي الذي ولَّيته أنت طبقًا للشرع الإسلامي، فعليك أن تمنع والي دمشق ووالي القاهرة من المجيء إلى هذا البلد المقدس بالمحمل والطبول والزمور، فإن ذلك ليس من الدين في شيء"(٦٤).

(٦٣) عبدالرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج٣، ص١٣٢-١٣٣؛ محمد أديب غالب، المرجع السابق، ص١١٠.

(٦٤) الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، ج١٠، ص٤٧٥.



ويبدو أن الإمام سعود الكبير قد نفذ وعده في العام التالي عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٧م، فقد كان عبدالله العظم باشا دمشق وأمير الحج الشامي في ذلك العام قد اقترب من المدينة المنورة في موقع يسمى هدية، وهو موقع بين العلا والمدينة المنورة على طريق الشام، فأرسل إليه الإمام سعود الكبير رسالة مفادها "لا تأت إلا على الشرط الذي شرطناه عليك العام الماضي" وهو أن يأتي بدون المحمل وما بصحبته من الطبل والمزامير والجنود معهم السلاح وكل ما كان مخالفًا للشرع، ويعلق الجبرتي قائلاً: "فلما سمعوا ذلك... رجعوا من غير حج ولم يتركوا مناكيرهم.."[٦٥]. ومن العجب أن يصر باشا دمشق على العودة دون حج بعد أن اقترب من الأماكن المقدسة إصرارًا منه على أن يتبع ما كان متبعًا من العادات التي لم تكن من سنن الحج وفق شريعة الإسلام.

ولعل ابن بشر يورد رواية أخرى وتفسيرًا للقضية، وهو أن سعودًا الكبير قد أرسل فراج بن شرعان العتيبي على رأس قوة ليبلغ القوات السعودية المحاصرة للمدينة المنورة أن يمنعوا عبدالله العظم من الحج ذلك العام، ويبدو - حسب هذه الرواية - أن الأمر خُصَّ به ما قد يرافق حجاج الشام وتركيا من عسكر وأسلحة لمساعدة الشريف غالب، حيث أمرهم "أن يمنعوا الحواج التي تأتي من جهة الشام وإستانبول ونواحيهما... وذلك لأن سعودًا خاف من غالب شريف مكة أن يحدث عليه حوادث بسبب دخول الحواج

(٦٥) عبدالرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج٣، ص١٨٨-١٨٩؛ محمد أديب غالب، المرجع السابق، ص١١١.

الشامية وأتباعهم مكة"[٦٦]، ولعلنا نتحفظ قليلاً حيال رأي ابن بشر، ليس إلا لأن سعودًا الكبير كان قد أعطى الشريف غالبًا كثيرًا من الثقة بعد مبايعته له، إلى درجة أنه لم يقم بعزله من شرافة مكة في وقت كانت القوات الأجنبية على أبواب المدينة المنورة - أي في عام ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م -، وإنما اكتفى بتعهده أمامه بعدم الخيانة، حيث تبادل سعود الكبير مع غالب الهدايا - في ذلك الوقت - ثم طلب من الشريف غالب مبايعته على "عدم الخيانة والغدر"، فبايعه مع أنه قد أعطى عهود الغدر لمحمد علي باشا قبل عدة أشهر؛ فغادر إلى الدرعية تاركًا ابنه عبدالله في وادي مُر بمكة[٦٧].

وفي عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٨م انقطع الحج الشامي والمصري وبقرار من السلطات العثمانية أو المصرية والشامية، وبتعبير الجبرتي: "معتلِّين بمنع الوهابي الناس عن الحج... والحال ليس كذلك، فإنه لم يمنع أحدًا يأتي إلى الحج على الطريقة المشروعة، وإنما من يأتي بخلاف ذلك من البدع التي لا يجيزها الشرع، مثل المحمل والطبل والزمر وحمل الأسلحة، وقد وصل طائفة من حجاج المغاربة، وحجوا ورجعوا في هذا العام وما قبله ولم يتعرض لهم أحد بشيء..."[٦٨].

وقد كان من نتائج ضم الحجاز ومنع المحمل المصري والشامي من القدوم لمكة المكرمة من قبل السلطات العثمانية

(٦٦) ابن بشر، المصدر السابق، ج١ ص٢٩٢.

(٦٧) انظر ابن بشر، المصدر السابق، ج١، ص٣٣٠.

(٦٨) عبدالرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج٣، ص٢٤٧؛ محمد أديب غالب، المرجع السابق، ص١١٥-١١٦.

أن فرض حصار اقتصادي على الحجاز، فمنع تجار الحجاز من الاستيراد من مصر، وإن كان قد طبق بشكل جزئي وبما يخدم مصالح مصر ويؤثر على اقتصاد الحجاز، ولم يسمح لهم بالاستيراد منها إلا بعد مجيء محمد علي باشا إلى الحجاز في عام ١٢٢٩هـ/ ١٨١٣م، وقد كانت سياسة اقتصادية من قبل السلطنة العثمانية لإنهاك الاقتصاد السعودي من خلالها، ذلك أنها قد قررت معاقبة شعب الحجاز الذي أيَّد الانضمام إلى الدولة السعودية لتصبح إمبراطورية مترامية الأطراف تهدد أهم ولايات الدولة العثمانية في العراق والشام، فعملت إلى جانب الحصار الاقتصادي على الحجاز من خلال منع الاستيراد من مصر؛ عملت على منع الحج ذاته، مما أدى إلى ضيق أهل الحجاز بعد حرمانهم من مصادر رزقهم، ومهد لتسهيل مهمة محمد علي باشا باسترجاع الحجاز من الدولة السعودية الأولى(٦٩).

القضية كانت سياسية بامتياز، فكل قرارات سعود الكبير أخذت من جانب واحد، والتغييرات المتشددة للعودة إلى منابع الدين الصحيح كلها تمت دون استشارة السلطات العثمانية بإستانبول، مما يعني أن تلك السلطات لن تستسلم، فالفساد الذي تم استئصاله هناك كثير من القوى في الحجاز تعتبر المستفيد الأول منه، ومن الصعب أن تفسر أو تستقبل قرارات سعود الكبير الإصلاحية بمكة بشيء من الترحيب، ويذكر المستشرق والرحالة الهولندي سنوك هورخرونيه أن "سعود الكبير"

(٦٩) بوركهارت، المصدر السابق، ص١٠٤-١٠٥.

"دخل... مكة في احتفال بهيج، وقدم الشريف عبدالمعين وعلماء المدينة البيعة للأمير الجديد، الذي ألقى خطبة أمام الجماهير المحتشدة، وهكذا كان لسيف الأمير الجديد الفضل الأكبر في العودة إلى منابع الدين الصحيح، وكان أهل مكة فيما تلا ذلك من أيام يمدون العون للحاكم الجديد ليقوم بتحطيم جميع القباب المقامة على المزارات والقبور وإزالتها، وجمع غلايين التبغ، وآلات الموسيقى التي كومت ثم أحرقت، كما منعت ألفاظ التمجيد البدعية كافة، سواء في الدعاء في أثناء الصلاة أو في المناسبات الأخرى"(٧٠).

ويبدو أن الولاة العثمانيين بدمشق قد كان لهم دور في تضخيم الأمور، فقد كان كل من عبدالله باشا العظم وأحمد باشا الجزار يتنافسون على ولاية دمشق ويتبادلان التكليف بولايتها مرارًا وتكرارًا، فقد تولى عبدالله باشا العظم ولاية دمشق ثلاث مرات الأولى في ١٢١٠-١٢١٣هـ/ ١٧٩٥-١٧٩٨م حيث تولى هذه الولاية بدلاً من الجزار الذي عزل عام ١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م، وكلفت إستانبول الجزار بولاية دمشق عام ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م للمرة الثانية حيث بقي واليًا عليها لعام واحد، حيث استعادها العظم عام ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م بعزل الجزار مرة أخرى، ليظل العظم واليًا عليها حتى عام ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣م حين استعادها الجزار منه مرة ثالثة؛ حيث توفي بعد عام واحد، أي عام ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م، ومن ثم أعيد العظم لحكم دمشق في عام ١٢٢١-١٢٢٣هـ/ ١٨٠٦-١٨٠٨م.

(٧٠) أحمد السباعي، المرجع السابق، ج٢، ص٥٦٧.

ولقد استغل الجزار عجز عبدالله باشا العظم عن صد غارات الجيوش السعودية عن بلاد الشام ليضرب على وتر حساس لدى السلطات العثمانية بأن هذا العجز ناجم عن ميل لدى عبدالله باشا العظم لمبادئهم، وقد كان كل منهما يسعى لتلويث سمعة خصمه أمام الباب العالي، وقد نجح الجزار بإقناع الحكومة العثمانية في عام ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣م بعد عودة العظم من الحجاز دون مساعدة الشريف غالب ضد القوات السعودية المحاصرة لمكة في موسم عام ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢هـ، بأن العظم قد أصبح من أتباع الدعوة بُعَيد عودته من موسم حج ذلك العام، بحيث أكد للسلطة العثمانية بإستانبول بأنه يضمن "سلامة قافلة الحج التي تعرضت أكثر من مرة لهجمات الوهابيين والبدو" في حالة تكليفه مرة أخرى على ولاية دمشق، حيث كلف عام ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣م، وقد جاء فشله في موسم الحج لعام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٧م في الوصول بقافلة الحج إلى الحرمين، لتسقط هيبته أمام الدولة وتعزله في العام التالي[٧١].

ولعل هذا التنافس هو ما جعل الصورة تبدو ضبابية لدى السلطة في إستانبول، فلا الشريف غالب، ولا الولاة العثمانيون بدمشق ساعدوا في تيسير فهم الوضع في الحجاز، بل لقد أسهم تشدد الدولة السعودية في تطبيق إجراءاتها الإصلاحية، ورسائل الإمام سعود الكبير للسلطان العثماني وولاته في العراق والشام؛ في زيادة الصورة قتامة،

(٧١) د. عبدالغني عماد، السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، دار النفائس. دمشق، ص٧٢، ٧٨-٧٩، ٨٨.

فقد جاءت رسالة الإمام سعود إلى علي الكخيا في عام ١٢٢٣هـ/ ١٨١٠م لتؤكد للدولة العثمانية صدق وشايات أحمد باشا الجزار ضد عبدالله باشا العظم بميله واقتناعه بمبادئ الدعوة الإصلاحية، فقد أكد الإمام سعود الكبير - فيما يبدو - أنه قد توصل إلى تفاهم ما مع باشا دمشق، وقد أفصح عنه الإمام في رسالته الشهيرة إلى علي الكخيا باشا بغداد، حين دعاه في رسالته للدخول معه في ما يشبه التحالف مقابل دعمه بكل ما يحتاج إليه من قوة عسكرية تصل إلى مئتي ألف جندي لا يكلفون العراق أي تكاليف بما في ذلك إعاشتهم وقت الحرب، وقد أكد له خضوع الشريف وقبول عبدالله العظم لمذهب الدولة السعودية، مشيرًا إلى أنه قد جرى نوع من التفاهم أو التفهم لدى عبدالله العظم باشا دمشق لأهداف وتوجهات الدولة السعودية، وقد أشار سعود بن عبدالعزيز في رسالة إلى علي باشا والي بغداد أن النفوذ السعودي قد وصل إلى الشام، وأن السعوديين قد حجوا وقابلوا الشريف غالب ومعه أربعة باشوات، وأنهم قد دخلوا ضمن أتباع الدولة السعودية، وأن منهم عبدالله باشا العظم والي الشام، وأنه تعهد بتنفيذ الطلبات السعودية. وقد أخضع مجلس المشورة العثماني الذي كلفه السلطان بدراسة رسالة الأمير سعود إلى باشا بغداد، ورأى المجلس "أن والي الشام عبدالله العظم قد قبل الدعوة السلفية"(٧٢).

(٧٢) أحمد مرسي، شريف مكة بين قوتين، مجلة الدارة، العدد الأول، السنة الثانية، ربيع الأول عام ١٣٩٦هـ/ مارس ١٩٧٦م، ص١٦٩، ص١٧٠-١٧١.



وكان نتيجة هاتين الحادثتين منع عبدالله العظم وقافلة الحج الشامي من الحج، ولعجزه عن رد غارات الدولة السعودية، إلى جانب وشايات والي عكا أحمد باشا الجزار الذي تمكن من إقناع الباب العالي بأن عبدالله باشا العظم قد أصبح من أتباع الدعوة الإصلاحية بعد عودته من الحج لعام١٢١٧هـ/ ١٨٠٣م، لتتوافق مع فحوى رسالة الأمام سعود الكبير التي يؤكد بها لباشا بغداد أن باشا دمشق قد قبل تعاهدًا ودخل في تحالف مع الدولة السعودية، كل ذلك أدى إلى أن يتخذ السلطان العثماني قرارًا بعزل عبدالله العظم عن باشوية بلاد الشام، وذلك في عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م، وعين مكانه واليًا جديدًا هو يوسف كنج، بل وحددت إقامة عبدالله العظم بحماه في عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م.

رابعاً: المرحلة الخامسة من الصراع: الحرب الباردة

حين أصبحت الحجاز تحت حكم الدولة السعودية وفي عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٧م أمر الإمام سعود الكبير والي الشام وأمير الحج المصري ألا يأتوا بالمحمل في العام القادم، وهدد بكسره أو إحراقه، وقال لأمير الحج المصري "ما هذه العويدات والطبول التي معكم"، ثم قال: "لا تأت بذلك بعد هذا اليوم.. وإن أتيت به أحرقته"[٧٣].

ولعل الشريف غالب الذي ظلَّ موتورًا وحانقًا على الدرعية كان يقدم النصائح للإمام سعود الكبير الذي أحسن الظن به،

(٧٣) عبدالرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج٣، ص١٣٢-١٣٣؛ محمد أديب غالب، المرجع السابق، ص١١١.

في حين كان هو يتربص به الدوائر، فحسَّن للإمام سعود الكبير أن يقطع الخطبة للسلطان العثماني. ويرى لوريمر أن الشريف غالب نجح في إقناع سعود الكبير في إيقاف الدعاء للسلطان بالمسجد الحرام والمسجد النبوي في صلاة الجمعة؛ مما فاقم الخلافات العميقة أصلاً بين الباب العالي والدولة السعودية، حيث بهذه الحيلة تمكن غالب من فتح حرب بين الطرفين "لا تقبل المهادنة" مما أوجب صدامًا مؤكدًا بين الطرفين(٧٤).

وفي حقيقة الأمر لم يكن الإمام سعود محتاجًا إلى إقناع الشريف غالب في هذه المسألة، فقد كان الإمام لديه بعض الملاحظات على الدولة العثمانية، فضلاً عن معاداتها للدولة السعودية منذ وقت طويل، إلى جانب قناعته أن الخطبة للسلطان إنما هي من ضمن البدع التي من الأفضل أن تلغى، ومع ذلك فقد كان الشريف غالب الذي حارب الدولة السعودية لأكثر من عقد ونصف لا يمكنه أن يحمل النصيحة المخلصة للدولة السعودية، بل كان يكيد لها بمثل هذه النصائح متربصًا بها الدوائر، فقد كان من أشد الزعماء في عصره انتهازية، فقد تحدث الإمام سعود الكبير كثيرًا عن تعامل الشريف معه بالتوقير والتبجيل قائلاً: "إن ذلك يخجله ويجعل من المستحيل عليه أن يعامل الشريف كما يجب أن يعامله"(٧٥).

---

(٧٤) ج. ج. لوريمر، المرجع السابق، ص١٥٩٥، انظر د. سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٣٢-١٩٨٢، دار الساقي ومركز الدراسات الإيرانية العربية، لندن، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، ص٩٨.

(٧٥) بوركهارت، المصدر السابق، ص٨٩.

والحقيقة أنه كما الوضع في بلاد الشام فإن القضية أخذت البعد ذاته في بلاد الحجاز؛ فالعدو الحقيقي للدولة السعودية لم يكن السلطان العثماني بقدر من عينه ووافق على استمراره بشرافة الحجاز أي الشريف غالب؛ لقد كان العدو الأول للدولة السعودية، وكان يكيد للإمام سعود الكبير الذي وضع كامل ثقته في واليه الجديد على الحجاز، عدوه بالأمس.

ويذكر المؤرخ ميخائيل الدمشقي مدى حقد الشريف غالب، وعمله بكل اتجاه لدق إسفين لا يمكن نزعه بين الدولة السعودية والدولة العثمانية، ففي عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م حضر الشريف غالب إلى خيمة عبدالله العظم الذي كان أمير الحج الشامي، وبرفقته والدة السلطان، وقد وصلت رسالة من الإمام سعود - كما يذكر هذا المؤرخ - إلى أمير الحج الشامي وهو في المزيريب - على الجانب السوري للحدود مع الأردن حاليًا - ينذره بعدم الحج بالسنجق والمحمل وسلاح العسكر مع قيام الدولة السعودية بتأمين الحجاج حتى عودتهم إلى دمشق، وقد حضر الشريف غالب إلى خيمة عبدالله العظم "وصار يحكي الشريف عن سطوة الوهابي واقتداره وأنه غير ممكن يخلي الحج يمشي بهذه الطريق، وصار يتلاوم على دولة العثملي (العثمانية)، وأن ما عاد لها تدبير، وتركتونا لهذه الحدود حتى خرجت البلاد من المقام وأن هذا ما عاد منه رجاء بإصلاحه وكان الديوان كيخية الوالدة (مساعد والدة السلطان) فجاوب السلطان

بكلام ركيك فقام إليه الشريف ومسكه من لحيته وقال له: كل الغضب منك لأني حينما توجهت لإستانبول منذ خمس سنين ونزلت في بيتك وتكلمت معك كثيرًا بهذا الخصوص وترجيتك تجمعني بالسلطان وأنت تحادف (تماطل) واستقمت عندك ستة شهور وما كان يمكن أن تدعني أملك إربي ورجعت خائبًا؛ ثم حلف يمينًا لولا الخواطر قتلتك مكانك. وأظهر غضبه وتكلم بالديوان: أننا نحن والوهابية عليكم. وقام مع أرفاقه مغضبًا وبعد ذهابهم التفت كيخية الوالدة وخلافه إلى الباشا وحسنوا له الرحيل لئلا يجد شيئًا رديًا... والذي فكروا فيه تم. لأن الشريف برجوعه إلى مكة ندم على ترك الجماعة فجمع عسكرًا وجاء عليهم فما وجدهم وركضوا في أثرهم فما حصلوهم..."[٧٦].

ويوضح الصورة الإمام عبدالله بن سعود الكبير في رسائله إلى طوسون باشا ومحمد علي باشا باتهام مباشر لغالب أنه وراء كل عملية التآمر التي حصلت لمنع حجاج الشام من الوصول إلى بيت الله الحرام، فيقول في رسالته إلى طوسون عام ١٢٣١هـ/ ١٨١٥م: "ولذلك فقد حسد حضرة الشريف... ورماه بسهام الافتراء... وتشبث المشار إليه بأذيال الخديعة والحيلة، وادعى بأن الحجاج الواردين من قبل الدولة العلية لم يكن لهم غرض إلا السعي في الفساد، وقتل النفوس في

(٧٦) سعود بن غانم الجمران العجمي، كتاب رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام ١٨١٩م للكابتن ج. فورستر سادلير، ترجمة أنس الرفاعي، الناشر العجمي، الصفاة، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٢٣٩-٢٤٠.

الحرمين الشريفين، وخدع... والدي وأغراه بزخرف الأقوال لمنع الحجاج وإرجاعهم، وحجز عنده العرائض التي قدمها... والدي إلى الأعتاب العلية عن هذا الخصوص بحجة أنه سيرسلها بواسطته، وكتب عرائض أخرى مزورة على لسان والدي مخالفة للعرائض الأولى، وقدمها إلى الباب العالي كما تحقق ذلك وتبين فيما بعد، وأنه وإن كان رأى ثمرة سوء أفعاله تصديقًا لقوله تعالى: ﴿ وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ ﴾ [**فاطر**: ٤٣]، ولكننا لم نتدخل في شؤون البنادر الموجودة تحت يده، ولم نجز الفساد الذي سعى فيه بين رعايا الدولة العثمانية، وإنما على إرجاعه حجاج المسلمين برأيه الخاص مجاراة له، ومن الواضح أننا لا نجرؤ على منع حجاج المسلمين أصلاً لكونهم مستظلين بحمايتكم الشاهانية، ولما كان حجاج المسلمين عامة لكافة البلاد والعباد وروافض الأعاجم طامة، فالمشهور عنا أننا لا نتدخل ولا نتعرض بأي وجه كان لمرور حجاج روافض الأعاجم وعبورهم في كل عام من حوالينا، وعلى العموم فإن ما نسب إلى [والدي] من أمور الطغيان والخوارج كلها ناشئ عن خدعة الشريف المشار إليه ودسيسته..."(٧٧).

وتتواصل مراسلات الولاة مع الدولة السعودية ولكنها لم تصل إلى فهم مشترك يحل القضية، فقد أرسل الإمام سعود الكبير رسالة مهمة إلى والي الشام الجديد يوسف كنج كان يفترض أن تحل الخلافات وتوصل إلى اتفاق وفهم مشترك

(٧٧) المرجع نفسه، ص٢٥٦-٢٥٨ وثيقة رقم ٣ بوحدة حفظ دفتر (١٦) بحر برا في دار الوثائق القومية بالقاهرة برقم حفظ ١٢٢.

لقضية الحج، وتوضح رسالة الإمام هذه القضية بتفصيل كبير، أي أن سعودًا الكبير واصل مساعيه الدبلوماسية مع والي دمشق الجديد يوسف كنج لعله يتابع ما وصل إليه سلفه عبدالله العظم، مستغلاً مفاتحات يوسف كنج لسعود الكبير، طالبًا منه السماح لأهالي الشام وتركيا بالحج، فرد عليه بخطاب طويل أصله محفوظ بالأرشيف العثماني تحت تصنيف (H.H.19550-J)، حيث قال في رده عن منع أهل الشام من الحج: "وبعد: ما ذكرت من طرف الحاج، فأنت تفهم أن البيت بيت الله، والوفد وفده، ولا نمنع عن بيته إلا من أمرنا بمنعه ولا يخفاكم ما يجري مع الحاج من الأمور العظائم الشركية من دعوة غير الله وتعظيم الشرك بالله، وتعظيم المشاهد، وترك الفرائض، وأعظم الفرائض بعد التوحيد الصلوات الخمس، لا يؤذن لها ولا يصلي أحد جماعة، والأمور العظائم القبائح التي تنقل مع الحاج من أنواع المنكرات والفواحش من اللواط والقحاب وشرب المسكر والزمر والطبل وما يشابه ذلك من أنواع الملاهي التي يُعرف قبحها والله قال جل جلاله: ﴿**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ**﴾ [**البقرة**: ١٩٧]، فإذا كان الرفث والجدال من مبطلات الحج، فكيف بهذه القبائح والمنكرات.

فإن قال قائل: إنه لا يفعل ذلك. فنحن نقول: ما نَعُمُّ الناس بذلك ولكن الحكم على الظاهر، والظاهر مع الحاج وفي أوطانكم فعل ما ذكرناه. ومن رعاياكم من يقول: هذا لا



يفعله إلا طوارف [أي حاشية] السلطان، وأن السلطان هو الذي يأمر به ونقول: هذا لا يفعله ولا يأمر به من له أدنى عقل وبصيرة في الدين فضلاً عن أن السلطان يأمر به أو يرضاه، وهذا من الافتراء عليه والكذب... ولما... أراد الله أن يجعل لنا في الحرمين حكم نافذ وأمر مطاع فلم يكن لنا عذر من الله من منع من أمرنا الله بمنعه، ونمنع ما منعه القرآن، ونأذن لمن أذن له القرآن، فغاية المطلوب ومنتهى المراد عبادة الله وحده، ولا يشرك له وترك عبادة ما سواه، وألاّ يصرف شيء من أنواع العبادة لغير الله، وإقام الصلوات الخمس التي فرضها الله في كتابه بعد الشهادتين، وأداء الزكاة والصوم والحج، ومتابعة الرسول ﷺ، ونفي البدع وإزالة المنكرات، وإقامة الحدود على ما أصاب منها شيء، وإعطاء كل ذي حق حقه، وإنصاف الضعيف من القوي بالعدل، فهذا جملة ما نحن عليه، وتفصيله يطول ذكره، فمن عمل ذلك ودان به فهو المسلم، له ما لنا وعليه ما علينا برًا وبحرًا، ونحن وهو في بلد الله الحرام سواء، ومن أبى عن ذلك منعناه من بلد الله الحرام، وقاتلناه حتى يكون الدين كله لله، كاين من كان. ولما ورد إلينا كتابك وآدميك [مندوبك] أركبنا معه أوادم من أوادمنا يمشون بالحاج على هالشروط المذكورة، بأنهم يظهرون الإسلام، وإقام الصلوات الخمس جماعة بأذان وإقامة... ولا يحج عسكر قليل ولا كثير ولا أزغة [يبدو أنها بمعنى معازف] حرب ولا يحج محمل، لأن المحمل فيه اعتقادات وتياله به من دون الله، وظهرت للمسلمين ورأوها في مخالطتنا في الحج الماضي، ولا نشتهي أن المحمل يجيء

بأمامنا ويرجع ما وصل مكة، ولا يجوز لنا أن نقر سياق الشرك ولا نرضى به.على أن جميع قوانين الحرمين المعروفة التي للبيت وخدام البيت والشريف وعامة أهل مكة وكذلك ما كان لمسجد الرسول ﷺ وخدامه، وما كان لأهل المدينة من جميع القوانين علمائهم وعامتهم وأهل القلعة، وكذلك قانون ابن مضيان وحرب، إن الجميع ما يختلف منه شيء".

ثم تكلم سعود الكبير عن أن هذا الاتفاق هو الفيصل بينه وبين والي الشام فإن أحدث والي الشام أي تغييرات على هذا الاتفاق "فلا بوجهي [أي بضماني وعهدتي] من الحاج شيء، فإن صبرتو بما ذكرنا فالحاج يمشي بوجهي عن جميع المسلمين ذهابًا وإيابًا" ثم وجه تحذيرًا إلى يوسف كنج بأن مندوبيه تعهدوا أمام سعود الكبير أن يوسف كنج معاهد لسعود على الإسلام، وأنه أمر بإقامة الصلوات ورفع معازف الخمر والعمل بالتوحيد وإزالة الشرك وإقامة الفرائض، ثم لم يترك هذه المناسبة دون أن يدعو يوسف كنج إلى التحالف معه عسكريًا كدعوته لعلي باشا بغداد عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م قائلاً "فإن عملت بذلك فالمسلمون أعوان لك وأجناد بلا ديوان، ولو تطلب من المسلمين أجناد جاك منهم ألف في يوم واحد يحبون الموت مثل محبتهم الحياة، رجاء الجنة وإيمانًا بقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١]، أهل عدد وعدة وحدود وبأس شديد والمدد من رب العالمين"(٧٨).

(٧٨) د. سهيل صابان، الجزيرة العربية، بحوث ودراسات من وثائق الأرشيف العثماني والمصادر التركية، الرياض، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص١٤٠-١٤٣.

يلاحظ على هذا الخطاب الوثيقة ما يلي:

أولاً: أن سعودًا الكبير كان يرد على خطاب ليوسف كنج يبحث من خلال مندوبه السماح لأهل الشام بالحج، وأن سعودًا الكبير قد أبلغ مندوبه ودون بخطابه أنه لا يملك منع الحجاج من الحج لبيت الله، وإنما المنع يشمل القوات العسكرية التي قد تعكر أمن الحج، والمحمل بما فيه من المنكرات والبدع، إلى جانب عدم التزام الحجيج بإقامة شعائر الدين وخاصة الصلوات الخمس جماعة، وعدم تركهم المنكرات بما في ذلك شرب الخمر والقيان والمعازف والفواحش مثل الزنا واللواط ونحوها.

ثانيًا: أنه اتفق مع مندوبي يوسف كنج على أن يكون الطرفان متعاهدين على الإسلام، مما يلزم يوسف كنج بالتشديد في تطبيق شعائر الإسلام في بلاد الشام ونبذ كل المخالفات بما في ذلك الخمر والزنا والمعازف في بلاد الشام.

ثالثًا: أنه إذا التزم يوسف كنج بما ورد أعلاه فالحج مسموح به أصلاً، ولا يملك سعود الكبير منعه، ويعلن مندوبو سعود الكبير في وفود الحجيج المحظورات التي تم الاتفاق عليها، وأنه في حالة رغبة يوسف كنج بالإصلاح وعارضته الدولة العثمانية أو أي جهة ترفض إقامة الإصلاح الديني في بلاد الشام، فإن سعودًا الكبير يمكنه أن يتحالف مع يوسف كنج عسكريًا، "فإن عملت بذلك فالمسلمون أعوان لك وأجناد بلا ديوان ولو تطلب من المسلمين أجناد جاك منهم ألف في

يوم واحد يحبون الموت مثل محبتهم الحياة... أهل عدد وعدة وحدود وبأس شديد والمدد من رب العالمين"[٧٩]، ولم نجد من المصادر الشامية ما يعطينا فكرة عن مدى تأثر والي الشام أو تأثير هذا الجهد الدبلوماسي السعودي لديه.

ويبدو أن التقصير الذي بدا من حكومة يوسف كنج بالدفاع عن بلاد الشام قد أحرجه أمام إستانبول، وقد شعر أن إستانبول ستحاسبه على تقصيره؛ فقد أعطته أوامر عديدة للتعامل مع الدولة السعودية التي أبلغت ولايات الشام ومصر بالحج دون المحمل. ويذكر بوركهارت أن السلطان العثماني قد اختار يوسف كنج لولاية دمشق كونه محاربًا شجاعًا، وأمده بالأموال اللازمة في عام ١٢٢٢-١٢٢٣هـ/ ١٨٠٧- ١٨٠٨م لكي يجرد حملة عسكرية إلى جانب قافلة الحج ويفرض إرادة الدولة العثمانية بالقوة، ولكن يوسف كنج احتفظ بالأموال التي رصدت من قبل الحكومة العثمانية والتي فرضت على دخل ولاية دمشق لحسابه الخاص.

ولعل القبائل البدوية برفضها المشاركة في هذه الحملة قد أضعفت من معنويات يوسف كنج، فلم يقم بتنفيذ أوامر الحكومة العثمانية، ولكنه تمادى باحتفاظه بالمبالغ المرصودة لتلك المهمة لحسابه الخاص، رغم أنه أراد أن يقوم بحملة يمكنه بها أن يقنع إستانبول أنه قام بما في وسعه، ففي عام ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م قام بتجريد حملة صغيرة وبتجهيزات ضئيلة لشن هجوم على منطقة الجوف المشتملة على عدد من

(٧٩) د. سهيل صابان، المرجع السابق، الوثيقة نفسها، ص١٤٠-١٤٣.

القــرى (دومـة الجـندل وسكاكـا وقـارا) والتي تقع بمنتـصف الطريق بين نجد ودمشق، وتبعد عن دمشق بحدود اثني عشر يومًـا، ولكن الحـملة برمـتهـا لم تكن أكـثـر من اسـتـعـراض عسكري، إذ عادت إلى دمشق دون تحقيق مهمتها(٨٠).

غـيـر أن نهـاية يوسـف كنج معـروفـة حين أصـبح بين ثلاث مـتناقـضـات: عـادات قـديمة ومـراسم أصـبـحت مع الـوقت إلزامـيـة كمـوسـيـقى الشـرف التي تصاحب القـافلة والمحـمل الذي يتقدم القافلة والمترفين من البلاد الذين لا يستغنون عن مـخـالفـاتهم الشـرعـيـة حـتى إبان الحـج - وهـي مـدونة بـكتب المؤرخين المعـاصرين في تلك الفـترة كالجـبرتي وغـيره -، وبين قوة كبرى في جـزيرة العرب لا يستطيع مواجهتها، وبين أوامر سلطانيـة بتنفيـذ مـا لا يسـتطيع إنفـاذه، مما أدى إلى عـزلة والحكم عليه بالمصادرة والقتل.

ورغم الحرب البـاردة من خلال السفـارات والمندوبين الذين لم ينقطعوا بين الطرفين، ورغم الإجراءات الصامتة والفاعلة التـي تقع علـى الأرض، فـقـد كـان هنـاك أرضـيــة مـشـتـركـة للتـفـاهـم لو تسنى لهم ذلك، فـعلى سـبـيل المثـال أقـر الإمـام سعود كافة القوانين والأنظمة التي كانت موروثة بالحجاز قبل وقوعه بيد الدولة السعودية، فكما قام محمد علي باشا بعزل الشـريف غالب كان سعود الكبيـر أكثر قدرة، ولكنه أقـر نظام الشـرافة، كما أقـر الشـريف غـالبًا نفسـه، وحسبمـا ورد في رسـالتـه الوثيـقـة - أعـلاه - لوالـي الشام يوسف كنج: "على أن

(٨٠) بوركهارت، المصدر السابق، ص١٠١.

جميع قوانين الحرمين المعروفة التي للبيت وخدام البيت والشريف وعامة أهل مكة، وكذلك ما كان لمسجد الرسول ﷺ وخدامه، وما كان لأهل المدينة من جميع القوانين علمائهم وعامتهم وأهل القلعة، وكذلك قانون ابن مضيان وحرب، إن الجميع ما يختلف منه شيء"[٨١].

وما من شك في أن الدولة السعودية لا تكاد تذكر في سورية حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، حيث أوكلت إستانبول مسألة علاج مشكلة الدولة السعودية لباشا بغداد على أنها مشكلة حدود فحسب كما يرى بعض المؤرخين، وقد أصبحت حينئذ إمبراطورية ووصلت قواتها إلى مشارف الأناضول بالقرب من أطراف حلب الشهباء، غير أن الدرعية بدت تصرح أكثر من ذي قبل بموقفها القوي بضرورة إعادة الأمة إلى الدين النقي الصحيح وترك ما شابه من شوائب وبدع، فقد انتقدت ضعف السلطان العثماني وربما عدم قدرته على حماية بلاد المسلمين، واحتجت على البدع التي أدخلت على الدين برعاية الدولة العثمانية، وخاصة رعاية العثمانيين لفرق الصوفية ودعمها لهم[٨٢].

غير أن الخلاف على الخطبة والمحمل وغيرها كان خلافًا دينيًا باعتباره بدعة فيما يبدو، ولقد كان يمكن لوالي الشام أن يقوم بنوع من التوفيق في وقت كانت الدولة العثمانية - بسبب ضعفها - ستقبل بحلول وسط، في حين يدرك

(٨١) د. سهيل صابان، المرجع السابق، الوثيقة نفسها، ص١٤٠-١٤٣.
(٨٢) د. عبدالغني عماد، المرجع السابق، ص٣١-٣٢.



سعود الكبير أن ولاة الشام والعراق لم يتهيأ بعد لمشروعه الذي لمح وصرح به في رسائله لهما، من عقد لتحالف عربي ثلاثي يمكنه من شن حرب على الدولة العثمانية والدولة الفارسية.

ولعله بعد نجاح محمد علي باشا في استعادة النفوذ العثماني بالحجاز تمكنت - ولأول مرة - قافلة الحجاج التركية الشامية من الحج إلى مكة المكرمة في عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م، ولكن سليمان باشا أمير الحج الشامي اضطر إلى أن يدفع للقبائل ويعطيهم صررهم وعلائفهم عن السنوات العشر الماضية(٨٣).

الخطط العثمانية والخطط السعودية المضادة:

الخطط العثمانية:

لا شك أن الموقف بدأ يتخذ طابعًا عدائيًا للغاية بين الطرفين، فبعد دخول الحجاز تحت نفوذ الدولة السعودية قام نوع من "العداء الشديد" بين الدولة السعودية الأولى والدولة العثمانية صاحبة السيادة والنفوذ على الولايات العربية العثمانية، ولا سيما أن المسألة الحجازية باتت تؤثر على سمعة الدولة العثمانية ومركزها، ليس في العالم العربي فحسب، وإنما في العالم الإسلامي إن لم يكن على مستوى العالم كله، وذلك لفقد سلطانها لقب حامي الحرمين الشريفين، إلى جانب الحق الرسمي في الإشراف على الأماكن المقدسة بالحجاز، وقررت إستانبول معالجة مسألة

(٨٣) ج. ج. لوريمر، المرجع السابق، ج٣، ص١٦٠١.

الحجاز ومسألة الدولة السعودية الأولى بشكل حربي سريع، وليس على شكل محاورات ومناقشات سلمية(٨٤).

في الجانب الآخر كان العالم كله يرقب الأحداث والتطورات الهامة في الشرق العربي آنذاك، فبريطانيا كانت قد بدأت تتصادم في معارك بحرية بأسطولها الضخم في الهند مع أتباع الدولة السعودية الأولى في الشارقة ورأس الخيمة، وألقت بثقلها إلى جانب عُمان ضد القواسم لوقف نشاطهم البحري من جهة والحد من تقدم السعوديين آنذاك نحو السواحل العُمانية وتحجيم دورهم بالمنطقة من جهة أخرى(٨٥). والبحرية الكويتية كلها أجبرت - وفق اتفاقيات لم يكشف عن كنهها حتى الآن - على أن تخدم المجهود الحربي للجيش السعودي بعمان، وانتصار السعوديين بعمان سيعني أن الدولة السعودية الأولى ستصبح إمبراطورية كبرى؛ فعُمان تمتد ولاياتها من زنجبار وكينيا غربًا إلى الساحل الفارسي وبوشهر شرقًا؛ مما يعني أن سقوط هذه الممتلكات في يد دولة تعتبر معادية - من خلال نشاط القواسم البحري - خط أحمر، بحيث إن الدولة السعودية، كما يقول كوبر، أصبحت في نظر بريطانيا على أعتاب أن تقوم بمواجهة البريطانيين بالخليج العربي، وأنها كانت متورطة فعليًا بـ "لون من ألوان الحرب التجارية" ضد بريطانيا، في وقت فرض فيه

(٨٤) الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، ج١٠، ص٤٧٦.

(٨٥) د. عبدالوهاب أحمد عبدالرحمن، الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث ١٧٧٨-١٩١٤م، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص٧٢-٧٣.



ظهور الملاحة البخارية بعدًا جديدًا على السياسة البريطانية ومخططاتها الاستعمارية، إلى جانب التحدي الجديد الذي فرض على بريطانيا من قبل دولتين استعماريتين هما فرنسا وروسيا في السياسات الدولية عامة والمنطقة خاصة[٨٦]، ولهذا فإن بريطانيا رغم سياستها بعدم التدخل في بر الجزيرة العربية فإنها قد قررت إعلان عداء مرير مع السلطات السعودية، ولهذا- كما يقول كوبر- فإن البريطانيين لم يستشعروا ضرورة إقامة علاقات دبلوماسية مع آل سعود، فقد رفض البريطانيون استقبال وفدين سعوديين أرسلا إلى المقيم البريطاني في بوشهر من أجل إقامة علاقات صداقة بين الطرفين في عامي ١٢٢٦هـ و ١٢٣٠هـ/ ١٨١١م و١٨١٤م[٨٧]، ورغم أن كوبر يفسر هذا الموقف البريطاني باعتبار أن الحاجة إلى وجود مثل هذه العلاقة أصبحت عديمة الجدوى؛ لأن نابليون لم يعد يشكل مشكلة، إلا أننا نرى أن البريطانيين - فيما يبدو - وضعوا سياستهم مع القوى المتنفذة بالعالم والدولة العثمانية على القضاء على الدولة السعودية؛ لذلك من الصعب الالتزام مع السعودية بأي علاقات قد تأتي لهم بأي نوع من الدعم، وإنما يدعونها فقط تغرق مع عدوها.

وأما فرنسا التي قيل إن قائدها نابليون كان قد أرسل رسائل إلى الإمام سعود الكبير لإقامة صداقة معه، فإن

(٨٦) لي ديفيد كوبر، الحركة الوهابية في القرن التاسع عشر، ترجمة د. عبدالله بن ناصر الوليعي، سهاج للأعلام والنشر، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، ص٢٥.

(٨٧) المرجع نفسه، ص٢٦؛ د. مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص٢٣-٢٤.

القنصل الجديد ج. روسو للإمبراطور الفرنسي وملك إيطاليا - والذي كان يراقب الأمور بالشرق العربي الأدنى بعين تجسسية فاحصة - قد تنبأ فيما يبدو بأن هدف الحكومة الفرنسية الذي كان يحمله نابليون وهو يحاصر عكا في طريقه للقدس - حين نادى نداءه الشهير لليهود بالاتحاد من أجل إقامة مملكة القدس اليهودية القديمة - لن يكون سهلاً في ظل وجود دولة عربية أصولية متشددة كالدولة السعودية، ومن هنا بدأ العالم الأوروبي- رغم صراعه - يتفق على أن الدولة السعودية الأولى تهدد مصالحه، فكتب روسو وهو عائد من رحلة من بغداد لدراسة أحوال المنطقة تقريرًا لحكومته الفرنسية.

فيقول ج. روسو القنصل العام لجلالة الإمبراطور الفرنسي وملك إيطاليا في حلب وملحقاتها وبلاد فارس في تقرير له بعد عودته من بغداد إلى حلب في ٦ شوال ١٢٢٣هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٠٨م: "إن دعوة ابن عبدالوهاب وتحالفه مع أمير الدرعية، ما هي إلا صحوة جديدة للعرب الذين مضى عليهم ردح من الزمان مغمورين وراء كثبان صحرائهم، وإن عودتهم إلى مسرح الأحداث من جديد، وهم يحملون نفس المبادئ التي حملها أسلافهم في أوائل عهد الفتوحات الإسلامية، والتي على أثرها تحطمت إمبراطوريتا الفرس والروم، وهذا ما جعل أنظار القوى الكبرى تتجه بعين المراقب الحذر إلى متابعة تلك الصحوة العربية"(٨٨)، ويمضي

(٨٨) د. محمد آل زلفة، الدولة السعودية الأولى في عهد الإمام سعود الكبير... كما ورد في تقرير جوزيف روسو...، المرجع السابق، الدرعية، السنة الأولى، العدد الأول، المحرم ١٤١٩هـ، ص١٥٢-١٥٦.



روسو في تقريره قائلاً: "وكانت العراق والشام أول المناطق تعرضًا للتهديد من قبل أتباع الدرعية، وكان سليمان باشا والي بغداد أول من تصدى للدعوة وأتباعها بإعلانه الحرب ضدها؛ حيث جهز حملة بقيادة (الكخيا) علي زوج ابنته وخليفته فيما بعد، وقد كتب الفشل الذريع لهذه الحملة وكاد قائدها أن يقتل وأشرف جيشه على الهلاك، ولم يكن لهذه الحملة أية نتائج إيجابية، بل كانت إهانة كبيرة للجيش العثماني، وتعميقاً للثقة في نفوس جنود الدرعية، مما شجعهم على الإغارة على مدينة كربلاء عام ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م"[٨٩].

وبعد أن يتحدث روسو عن اتساع نفوذ الدرعية، ورسوخ ذلك النفوذ، حيث يقول: "وأصبح هذا الانضمام قائمًا على قواعد راسخة وغير قابل لأية هزة"[٩٠]، ويسأل في تقريره وكأنه يجيب عن أسئلة موجهة له من الحكومة الفرنسية: "أما كان من الممكن القضاء على هذه الحركة الإصلاحية وضربها في عقر دارها؟... إن السلطان العثماني مصطفى منذ توليه سلطة الخلافة أبدى اهتمامًا كبيرًا، يعاونه وزيره الأعظم في القضاء على مشكلة حركة ابن عبدالوهاب وأتباعها، والتي لم تعد مثار اهتمام السلطان العثماني وحكومته فحسب؛ بل شملت اهتمام القوى الأوروبية أيضًا، ولكن السلطان فشل في تنفيذ خططه المعدة لتوجيه ضربة قاضية لهؤلاء العرب الذين لا يعترفون بسلطته"[٩١].

(٨٩) المرجع نفسه، ص١٥٣.

(٩٠) المرجع نفسه، ص١٥٤.

(٩١) المرجع نفسه، ص١٥٤-١٥٥.

ويرسم روسو القنصل الفرنسي بحلب خطته للقضاء على هذه الدولة مستخدمًا خبرته بالمنطقة العربية حيث يقول لحكومته: "إذا كان هناك من يستطيع القضاء على الوهابيين فهو باشا بغداد، إذ يستطيع هذا الباشا أن يشكل قوة من القبائل المماثلة للقبائل المناصرة للوهابيين، وإن عدد القبائل التي يمكن توظيفها كبير جدًا... بهذه الطريقة يمكن تكوين جيش من المليشيات قادرين على مجابهة أعدائهم غير آبهين، يدفعهم طمعهم في الغنائم بالإضافة إلى ما سيدفع لهم من مرتبات ثابتة، وتوجه هذه الجيوش مباشرة إلى الدرعية عن طريق الصحراء، على حين يتحرك الجيش النظامي المكون من العثمانيين والأكراد على الطريق المحاذي للنهر قرب البصرة، ومن هناك يتجه محاذيا للخليج العربي مندفعًا إلى بلاد الوهابيين. وبهذا يجد الوهابيين أنفسهم مطوقين من اتجاهات مختلفة، وبضربة محكمة يودون بالوهابيين إلى نهايتهم، وعندما يتم غزو الدرعية القلب النابض للوهابيين؛ يصبح من المؤكد أنه لن تقوم لهم قائمة مرة أخرى ولا في مكان آخر"(٩٢).

ولعلنا في ظل غياب نصوص الوثائق، وبالإشارة إلى رأي الدكتور سليمان الغنام من أن اتصالات واتفاقات قد جرت ربما لم يحن الإفراج عنها بين بريطانيا ومحمد علي باشا، وقد يكون برعاية الدولة العثمانية، فقد اتفقت مصالح القوى الأربعة: الدولة العثمانية، وواليها بمصر محمد علي باشا، إلى جانب بريطانيا التي قامت بحصار اقتصادي غير معلن آنئذ من تفتيش لكافة السفن الداخلة للخليج، ومن مساعدات

(٩٢) المرجع نفسه، ص١٥٥-١٥٦.



فنية وعلمية وصناعية فرنسية لتحديث مصر من أجل إعدادها لضرب الدرعية وتدميرها حتى لا يقوم لها قائمة.

في ظل هذه الظروف مجتمعة يمكن لنا أن نقرر أن الدولة العثمانية أخذت تعد للقضاء على الدولة السعودية الأولى وتدمير عاصمتها، واتخاذ قضية منع الحج للأماكن المقدسة قضية إعلامية تبرر القيام بتلك الحرب الكبرى على الدولة السعودية. ولعلنا نؤكد أن مطلب السلطان العثماني ظل يكرره لمحمد علي باشا بدون انقطاع كان استرجاع الحرمين، وقد ربط تجديد تكليفه واليًا لمصر بإنجاز هذه المهمة، ولكن تدمير الدرعية والقضاء على الدولة السعودية نهائيًا كان مطلبًا دوليًا بالدرجة الأولى.

ومن هنا كانت الخطة العثمانية تقضي بما يلي:

١ - منع أتباعها في ولايات مصر والشام والعراق من الحج باعتبار أن السعوديين هم من يمنعون الحج، وهو ما يحاول الجبرتي إنكاره بقوله: "معتلِّين بمنع الوهابي الناس عن الحج... والحال ليس كذلك فإنه لم يمنع أحدًا يأتي إلى الحج على الطريقة المشروعة، وإنما من يأتي بخلاف ذلك من البدع التي لا يجيزها الشرع، مثل المحمل والطبل والزمر وحمل الأسلحة، وقد وصل طائفة من حجاج المغاربة، وحجوا ورجعوا في هذا العام وما قبله ولم يتعرض لهم أحد بشيء..."(٩٣).

(٩٣) عبدالرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج٣، ص٢٤٧؛ محمد أديب غالب، المرجع السابق، ص١١٥-١١٦.

٢ - فرض حصار اقتصادي على سواحل الحجاز من أجل وضع الحجاز في أوضاع اقتصادية تمكن الدولة العثمانية من استعادة ولاء أهله، بسبب صعوبة الأوضاع المعيشية وغلاء الأسعار وفقدان السلع نتيجة لهذا الحصار، في وقت متزامن مع حصار مماثل على الخليج العربي تحت ذريعة مواجهة أسطول رأس الخيمة والشارقة، بحيث أعلن القواسم الذين كانوا يقومون بنشاط سعودي بحري كبير أنهم بصدد الإعداد لهجوم بحري كبير على ميناء البصرة في عام ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م. مما كان سيعرض التجارة البريطانية الهندية لخسارة فادحة، فقامت بريطانيا من خلال أسطولها بانتهاك مياههم وموانئهم وهددت سيادتهم، وبدأت تحاول أن تمنعهم حتى من حقهم الطبيعي بالملاحة والتجارة[٩٤]. ورغم أنه لا يوجد نصوص قوية تجاه محاربة تجارة السلاح أو مصادرته في ذلك التاريخ، ولكنه من غير المستبعد أن المضايقات تجاه سفن القواسم كانت شاملة حتى للتجارة القادمة من الهند أو غيرها.

٣ - تكليف محمد علي باشا والي مصر باستعادة الحجاز، وإعداد مصر لمثل هذه المهمة بالتنسيق مع الخبراء الأجانب الذين بدؤوا يغزون بلاطه في وضح النهار وتحت سمع السلطات العثمانية وبصرها، لإعداد البنية التحتية لمصر قبيل إعلان الحرب.

(٩٤) د. عبدالوهاب أحمد عبدالرحمن، المرجع السابق، ص٧٠-٧١.

الخطط السعودية:

لم يكن سعود الكبير غافلاً عما يحاك ضد بلاده، وقد أعد من الخطط ما يحير العقول، في عصر لم يكن فيه شعبه يعي المخاطر الدولية التي تحيط به من كل جانب، وكانت الخطط السعودية التي يمكن لنا قراءتها من خلال الأعمال العسكرية والدبلوماسية والمراسلات تنحصر في الآتي:

١ - العمل السريع على تغطية قرار منع السلطات العثمانية لولاياتها من الحج بأن دعا شعبه من عُمان والأحساء والجوف فضلاً عن نجد بما يشبه الحشد الشعبي للحج بأقصى طاقتهم، حتى إنه كان يحج سنويًا للاطمئنان على الأوضاع هناك بنفسه، وتعويضًا للنقص الحاصل من حجاج الخارج بحجاج الداخل، حتى إنه في عام ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م حج أكثر من مئة ألف من حجاج الداخل مع الإمام، مما أدى إلى تحسين الوضع الاقتصادي لمكة والمدينة وقلل من أخطار الخطة العثمانية الرامية إلى إضعاف الحجاز اقتصاديًا. ومن هنا نراه - كما يورد ابن بشر - يكثر من الأعطيات والصدقات على طوائف الشعب مما أسهم في رفع مستوى المعيشة بالحجاز بقدر طاقته(٩٥).

(٩٥) ابن بشر، المصدر السابق، ج١، ص٢٩٤-٢٩٥، ص٣١٤، ٣١٦، ٢٩٧، ٣٢٧ وغيرها.

٢ - العمل على تحسُّس نبض المناطق الساحلية بالبحر المتوسط بأن ركز - في السنوات الأخيرة قبيل الغزو المصري - على إرسال حملات من الخيالة، وهي القوة السريعة التي كان يقودها في الغالب سالم بن بلال الحرق، بحيث غزا الكرك في غرب الأردن والنقب في جنوبي فلسطين ووصلت تلك القوة إلى القرى الساحلية على البحر المتوسط، ربما غزة أو عسقلان، لم تحددها المصادر، وحسب الخطط السعودية في المناطق الأخرى يكون ذلك توطئة وتمهيدًا لمد النفوذ السعودي في تلك المنطقة، ولعلنا نرى تفسيرًا لذلك أنها كانت ردًا طبيعيًا على فرض الحصار الاقتصادي على سواحل الحجاز من قبل الموانئ المصرية، بحيث يمكن استخدام موانئ جنوبي فلسطين من أجل التجارة مع أوروبا مباشرة.

٣ - القيام بجهود دبلوماسية وعسكرية مع والي بغداد ووالي دمشق، عبدالله العظم وخلفه يوسف كنج، ولعلنا نسجل هنا أن الإمام سعودًا لم يقم بأي جهود مع أحمد باشا الجزار المعروف بكراهيته للتوجهات السعودية، فقد كاتب العظم، كما يقول سعود الكبير نفسه في رسالته إلى علي الكخيا أن العظم قد تفاهم معه، كما كاتب علي الكخيا عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م يعرض عليه العمل سويًا مقابل دعمه بقوات سعودية تقارب مئتي ألف مقاتل لا يدفع لهم الكخيا أي مصاريف ويوجههم الكخيا إلى حيث يريد من الحروب، وقال في رسالته إلى والي العراق. "فإذا هداك

الله للإسلام؛ فإني أبشرك بأن أجعل في خدمتك مئتي ألف من الرجال، لا تلتزم بإعالتهم، فيكونوا تحت تصرفك في توجههم حيث تريد من الأطراف وما ترغب من حروب، لقد دخلت الشام في إسلامي، وإن مقدمي رجالنا الذين قصدوا الحج في هذه السنة، قد تعاهدوا مع أربع باشوات، وقد دخل الشريف في الإسلام، كما دخل عبدالله باشا بن العظم وتعهدا على ما هو حسن، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم"[٩٦]، ويمكن تفسير تلك الجهات بأنها بلاد فارس أو السلطان العثماني، كما عرض عرضًا مماثلاً ليوسف كنج برسالته الوثيقة: "فإن عملت بذلك فالمسلمون أعوان لك وأجناد بلا ديوان، ولو تطلب من المسلمين أجناد جاك منهم ألف في يوم واحد يحبون الموت مثل محبتهم الحياة... أهل عدد وعدة وحدود وبأس شديد، والمدد من رب العالمين"[٩٧]. وهذا يعني أن سعودًا الكبير كان يرمي من خلال هذا الضغط العسكري والجهد الدبلوماسي إلى إمكانية قيام تحالف سعودي عراقي سوري، يشكل تكاتفًا وتحالفًا عربيًا ضد السلطنة العثمانية ومملكة فارس، وهو أول مشروع يطرح بمثل هذا المستوى على الإطلاق، حتى قبل ما قيل من أن محمد علي باشا فكر في إنشاء مملكة عربية.

(٩٦) أحمد مرسي، مجلة الدارة، المرجع السابق، ص١٦٩.

(٩٧) د. سهيل صابان، المرجع السابق، ص١٤٠-١٤٣.

٤ - أرسل إحدى قبائل البدو للاستيلاء على بئر ماء في نقطة متقدمة من سيناء نحو مصر، وهي الطريقة التي استخدمت من قبل الدولة السعودية قبيل السيطرة على كثير من المناطق، فقد أورد الجبرتي أنه في ٢٦ شوال ١٢٢٤هـ/ ٤ ديسمبر ١٨٠٩م "أن طائفة من العربان تابعة للوهابيين حضروا إلى ناحية السويس وأقاموا على بئر ماء ومنعوا السقيا منها"[٩٨]، وقد أرسل محمد علي باشا قائدين بفرقة عسكرية من جيشه هما إبراهيم بك ومحمد أغا لطرد تلك المجموعة، وهي خطوة نعرفها جيدًا حسب التكتيك السعودي، فهي تشبه المليشيا العسكرية السعودية التي عادة ما تكون استطلاعية لجس قوة العدو، استعدادًا للتوغل من خلال تشكيل مليشيات محلية مؤيدة للنفوذ السعودي، حيث استخدم مثل هذه المليشيا البدوية في العراق، وكانت تلك الجماعات من البادية كما وصفها أحد المؤرخين "جماعات وهابية وسمت إبلها بشارات بارزة وهي تحمل رقاعًا دينية غريبة"[٩٩]، وهذا يعني أن الإمام سعودًا الكبير قد قرر البدء باتخاذ الإجراءات نفسها التي كانت الدرعية تتخذها مع الأطراف المعادية.

٥ - حاول الإمام سعود الكبير البحث عن حليف دولي يمكنه الوقوف إلى جانبه وبناء علاقات صداقة معه، وربما رأى أن بريطانيا هي الجهة المناسبة، وقد أرسل موفدين

(٩٨) محمد أديب غالب، المرجع السابق، ص١١٩.

(٩٩) د. علي الوردي، المرجع السابق، ج١، ص١٨٣.



في عامي ١٢٢٦ و١٢٣٠هـ/ ١٨١١ و١٢٢٦م إلى بوشهر[١٠٠]، ولكن البريطانيين اعتذروا عن ذلك كما أوضحنا سابقًا.

وبهذا فقد كانت الدولة العثمانية قد قررت استخدام قرارها بمنع حج ولاياتها لمكة وإلقاء المسؤولية في ذلك على الدولة السعودية، وفق تفاهم دولي واضحة معالمه، وإن لم نجد وثائق بعد تؤكد أن هذا التفاهم يرقى إلى مستوى الاتفاقية الدولية كاتفاقية لندن مثلاً عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

كما أن الدولة السعودية قد بذلت - من خلال جهد خارق لإمامها - كل ما يمكنها من جهود دبلوماسية وعسكرية، بيد أن قوة زخم العدو كانت أكبر، مع سرعة مداهمة الوقت لزعامة الدرعية، بحيث لم تتمكن من تحقيق أهدافها في ظل تكاتف دولي كبير ضدها.

خامساً: منع الدرعية الحج عن طريق أراضيها

لم تشر المصادر السعودية إلى أي قرار من قبل الإمام محمد بن سعود أو خلفائه بمنع أهالي الأحساء أو الخليج، ومع ذلك نجد أن العديد من الباحثين يجعلون هذه القضية أساسية في خلافات الدولة العثمانية مع الدولة السعودية. حتى إنه من انعدام النصوص الموثقة لهذه القضية إن وجدت فعلاً، نجد نصًا لدى الدكتور مفيد الزيدي ربما يصل إلى حد يمكن وصفه بأنه مثير للسخرية، فيقول النص: "دخل بنو خالد في صراع مع آل سعود في الربع الأخير من القرن

(١٠٠) د. مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص٢٥.

الثامن عشر في عهد علي بن محمد بن براك، عندما أرسل أحد أقاربه إلى الحج عن طريق قطر والبحرين فالحجاز، فهاجمته قبائل المغير، واستولت على بضائعه وقتلت عددًا من الحجاج والأعيان من الأحساء، ثم تبع ذلك تدخل آل سعود في الصراع على الحكم في قبيلة بني خالد بين سعدون بن محمد وأولاده من بعده وزعيم بني خالد علي بن محمد، فدعم آل سعود بعض الرجال الذين يسعون للزعامة وساندوا الظفير والمنتفك ضد الخوالد"(١٠١).

من هنا نقول إن مثل هذه النصوص التي يكتبها كثير من الباحثين تحتاج إلى صفحات لمناقشة أخطائها العلمية، ولكننا سنحصر النقاش في أضيق نطاق، فالمعروف أن علي بن محمد الذي حدثت هذه القصة في عهده قد حكم بين عامي ١١٣٥-١١٤٤هـ/ ١٧٢٢-١٧٣١م، وهو ما يعني أنها حدثت قبل قيام الدولة السعودية الأولى بنحو عشرين عامًا، هذا فضلاً عن أن حجاج البحرين وقطر يأتون من خلال الأحساء في حين أن القصة جعلت حجاج الأحساء يذهبون إلى الحجاز عن طريق قطر فالبحرين، بحيث تأتي القصة لتعكس اتجاهات الجغرافية كما عكست اتجاه التاريخ، هذا فضلاً عن الحديث عن تحالف سعودي منتفكي ضد بني خالد!! وهذه القصة تؤكد أن بعض الباحثين ينساقون وراء تفسيرات خاطئة سببها قد لا يكون التجني والتعمُّد بقدر ما هو التفسير والفهم الخاطئ للتاريخ السعودي وعلاقاته المحلية والإقليمية والدولية.

(١٠١) المرجع نفسه، ص١٧.

وظهرت قضية اتهام السعوديين بمنع الحجاج من المرور بأراضيهم لأول مرة من خلال مفاوضات الصلح بين محمد علي باشا والدولة السعودية قبيل وفاة الإمام سعود الكبير أو بعيدها بقليل، ويبدو أن القضية أقحمت في المفاوضات على اعتبار أن ذلك من مسببات الحرب التي قام بها محمد علي باشا، في حين لم يفطن لها السعوديون لعدم خبرتهم بالألاعيب الدبلوماسية المعاصرة آنذاك على وجه الترجيح، ويختلف المؤرخون كثيرًا حيال هذا الأمر بحيث يصعب إن تقرر كونها بحق من ضمن الشروط التي طالب بها الجانب المصري أم أن القضية من نسج خيال أولئك المؤرخين فحسب.

كان عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٤م عامًا حافلاً بالهزائم لقوات التحالف (الجانب المصري)، حتى إن مدينة تربة شكلت خطرًا حقيقيًا على جنود التحالف، وفي تلك المرحلة حسم السعوديون رأيهم بعد فترة من التردد والصراع بين الجناح المسالم الذي يمثله الإمام عبدالله والجناح المتشدد الذي يمثله أخوه فيصل بن سعود الكبير، حيث حسم الخلاف - إبان وجود الإمام عبدالله بالقصيم بُعيد وفاة الإمام سعود الكبير - لصالح الجناح المتشدد الذي يرى ضرورة حسم الصراع مع الغزاة عسكريًا. وقد تطور تفكير محمد علي باشا في تلك الفترة إلى رأي مفاده أن الأسلم هو الصلح من السعوديين للحفاظ على ما حققه من مكاسب على الجبهة، ويؤكد هذا الرأي ما أورده محقق كتاب ابن بشر في حاشية الكتاب، حيث يذكر أن الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب قد أورد رواية في مقاماته المطبوعة

في الجزء التاسع من الدرر السنية في الأجوبة النجدية، أنه حدث خلاف وانقسام في القيادة السعودية وعلى رأسهم أولاد سعود الكبير، وانقسم المسلمون فرقتين: "جانب مع عبدالله وجانب مع فيصل أخيه، فنزل الحناكية عبدالله، ونزل فيصل تربة باختيار وأمر من أخيه... فراسل [محمد علي باشا] فيصل بن سعود هناك فطلب أن يصالحه على الحرمين، فأبى فيصل وأغلظ له الجواب، وفيما قال فيصل في رسالته:

لا أصلح الله منا من يصالحكم

حتى يصالح ذئب المعز راعيها

فأخذت محمد علي العزة والأنفة فسار إلى بسل"، ويضيف صاحب الدرر السنية: "الظاهر أنه كان حريصًا على الصلح، فاستعجل فيصل بمن معه فساروا إليه في بسل وقد استعد لحربهم خوفًا مما جرى منهم"(١٠٢).

ومن خلال محادثات الصلح بدأ اللغط حيال قضية موافقة السعوديين على السماح بالحج عبر الأراضي السعودية. بل إن لوريمر يضع من أهداف حملة جيش التحالف في غزو مدينة تربة "فتح طريق الحج إلى مكة الذي أغلقه الوهابيون منذ عام ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م إلى ذلك الحين في وجه العالم الإسلامي كله"(١٠٣)، وهو ما يتناقض مع الطرح الذي يطرحه موسيل الذي يرى أنه كان قرارًا من الشريف غالب للتأثير على مصالح الدولة السعودية، حتى تمكنت الأخيرة من فرض شروط صلح لصالحها

(١٠٢) ابن بشر، المصدر السابق، ج١، ص٣٧١.

(١٠٣) لوريمر، المرجع السابق، ج١، ص٣٠٤.



على الشريف غالب في عام ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م. وبغض النظر عن عدم صحة إغلاق طريق الحج، فإن هذا هو على الأقل الهدف المعلن للحرب هناك، وقد حققه طوسون حين اشترط في صلح الرس بأن على الدولة السعودية أن تؤمن رعايا الدولة العثمانية المارين بأراضيها،أو كما قال الزيدي: "وتعهد أهل نجد أن يسمحوا بالحج وتأمين الطرق والمواصلات إليها"(١٠٤).

وقد توصل الطرفان طوسون باشا والإمام عبدالله للصلح بشروط أهمها: منع الحرب بين الطرفين، وأن يكون من حق رعايا الدولة العثمانية بالعراق أو غيرها المرور بأراضي الدولة السعودية، ومن حق رعايا الدولة السعودية المرور بأراضي الدولة العثمانية، وهو ما يعني حقهم في الحج، وإيقاف الحرب واستمرار السلم بين الطرفين بعد انسحاب طوسون من القصيم. وقام بالفعل بإبعاد كل الزعماء الذين تبعوه من أهل القصيم، كما تخلى عن كل القبائل التي تبعته خلف خط الحناكية شرقًا، محتفظًا للدولة العثمانية بتلك القبائل التي تقع غربًا بين الحناكية والمدينة المنورة وكذلك الحجاز، كما لم يتضمن الصلح أي نقاط حول مناطق عسير وما حولها، ويختلف المؤرخون حول تضمن شروط الصلح أي موافقة لعبدالله بن سعود بالتبعية للسلطان العثماني(١٠٥). ولعل هذا فيه شيء من اللبس، فلو تضمنت شروط الصلح مثل هذه التبعية لما تجددت الحرب ولما كانت هناك حاجة إلى تحديد الحدود.

(١٠٤) د. مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص٣٠.

(١٠٥) بوركهارت، المصدر نفسه، ص١٩١.

ولكن بعد وصول مبعوثي الإمام عبدالله إلى القاهرة لتوقيع الصلح ومعهما رسالتان، إحداهما للباشا والأخرى للسلطان العثماني؛ كان موقف الباشا قد عاد تمامًا إلى مطالبه التي حددها برسالته إلى الإمام عبدالله التي أرسلها إليه من مكة المكرمة قبل مغادرته للحجاز، فرفض الموافقة على بنود الصلح، وطالب بمطالب متشددة أهمها استسلام الإمام عبدالله بن سعود استسلامًا تامًا، ودخول جيش التحالف الدرعية، وغيرها من المطالب التي يتخبط حولها بعض المؤرخين، إلى الدرجة التي جعلت لوريمر يذكر أن أسباب رفض توقيع الصلح هو أن محمد علي اشترط يضم إقليم الأحساء على ساحل الخليج العربي! وهو أمر لم نجد وثيقة تؤيده خاصة أن إقليم الأحساء هو شرقي نجد، فلو طالب بالأحساء فهذا يعني مطالبته بالدرعية نفسها، بل لعل الصلح مع طوسون جاء في ظروف وضعت مستقبل محمد علي وابنه طوسون في مهب الريح، فالخطر الذي بات يتهدد حكم محمد علي باشا في مصر فيما لو جاء قائد الأسطول العثماني لمصر، وتم عزل محمد علي باشا من خلال هذا القائد أو من خلال ثورة للجند الذين عادوا للقاهرة قبل عودة محمد علي باشا إليها؛ يتساوى مع الكارثة نفسها التي أوقع طوسون نفسه فيها في وسط بلاد عدوه، ولذا كان الموقف برمته حينئذ عصيبًا على محمد علي باشا ومن كل النواحي، فالمهم حينئذ هو سلامة حكمه في مصر، وسلامة ابنه الشخصية، وكل العهود والمواثيق في نهاية المطاف لا تساوي الحبر الذي كتبت به لدى محمد علي باشا كما ثبت خلال عهده كله.

ومما يؤكد أن شروط الصلح قد جرى تطويرها مؤخرًا - وذلك بعيد معركة وادي بسل وعودة محمد علي باشا من الحجاز في عهد الإمام عبدالله بن سعود - أنه قبل سنتين تقريبًا من معركة وادي بسل وقبل وفاة الإمام سعود الكبير بقليل؛ كان سعود الكبير قد حزن حزنًا كبيرًا على عثمان المضايفي الذي كان قد تم أسره، فأرسل وفدًا إلى محمد علي باشا أبلغوه أن الإمام سعودًا الكبير يطلب الإفراج عن عثمان المضايفي ويقدم فدية مقابل إطلاق سراحه مئة ألف ريال فرنسي، كما يريد فتح باب المحادثات للصلح بين الطرفين وإيقاف القتال، وهو ما يعني إيقاف القتال بين الطرفين والإبقاء على الأمور على ما هي عليه، فرد محمد علي باشا بأن المضايفي قد بعث به إلى إستانبول، "وأما الصلح فلا نأباه بشروط"، واشترط دفع الدرعية لمحمد علي باشا كل تكاليف الحرب من بدايتها حتى تاريخه، وتسليم ما أخذ من الحجرة النبوية الشريفة، وأن يتم الصلح في القاهرة بحضور سعود الكبير، وإلا فستتجدد الحرب بين الطرفين، ملمحًا بالذهاب إلى الدرعية، ولعل بعض كلامه المتشدد - كمطلبه توقيع الصلح بالقاهرة بحضور سعود الكبير هناك - ما هو إلا نوع من التشدد في المفاوضات التي يمكن التراجع عن بعضها حين تتجه المحادثات نحو الصلح بجدية[١٠٦].

ويرى إبراهيم جمعة أن محمد علي باشا قد زادت لديه فكرة مفاوضات الصلح رسوخًا بعد أن كانت مجرد فكرة بعد

(١٠٦) عبدالرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج٣، ص٤١٠-٤١١؛ محمد أديب غالب، المرجع السابق، ص١٤٩-١٥٠.

احتلال الحجاز، وذلك "خشية التورط في حرب صحراوية مجهولة النتائج"[١٠٧]، ومما يدلل على صحة هذا الرأي أنه قبيل معركة وادي بسل كان محمد علي باشا نفسه هو الذي طلب الصلح حين رأى أن السعوديين لم يواصلوا الحديث معه عن الصلح وبدأوا باستعدادات جادة لحرب فاصلة، ولكن رسالة فيصل بن سعود قطعت كل أمل له بالصلح مع السعوديين، فسدت السبل في وجهه، فالباب العالي سيرضى بما حققه ولكنه متخوف منه، والقوى الضاغطة لإكمال المهمة تواصل ضغطها عليه، والسعوديون لم يعطوه فرصة للصلح في تلك الفترة التي سبقت معركة وادي بسل.

وعلى كل حال فقد نفى الإمام عبدالله في رسالتين لمحمد علي باشا أي عمل من هذا القبيل، ونوَّه قائلاً "ولما كان حجاج المسلمين عامة لكافة البلاد والعباد وروافض الأعاجم طامة، فالمشهور عنا أننا لا نتدخل ولا نتعرض بأي وجه كان لمرور حجاج روافض الأعاجم وعبورهم في كل عام من حوالينا وعلى العموم"[١٠٨].

(١٠٧) إبراهيم جمعة، الأطلس التاريخي للدولة السعودية، دارة الملك عبدالعزيز، ١٣٩٩هـ، ص٧٠.

(١٠٨) د. سعود بن غانم الجمران العجمي، المرجع السابق، ص٢٥٦-٢٥٨ وثيقة رقم ٣ بوحدة حفظ دفتر (١٦) بحر برا في دار الوثائق القومية بالقاهرة برقم حفظ ١٢٢.

الخاتمة ونتائج البحث:

مما سبق يمكن لنا أن نتوصل إلى النتائج الآتية:

١ - أن الوثائق التي اعتمد البحث عليها كرسالة الإمام سعود الكبير إلى والي الشام يوسف كنج، تؤكد بمضمونها جملة وتفصيلاً أن منع الحجاج من أداء فريضة الحج لم يرد على لسان سعود الكبير مطلقاً، كما تؤكد من جانب آخر أن قرارات سعود الكبير تنحصر فقط في الأمور الشرعية الواجب اتباعها أو الممنوع على قوافل الحجاج اصطحابها، كالمحمل وهو رمز من الرموز العثمانية للحج - وإن كان المحمل المصري قبل العهد العثماني - وموسيقى الشرف (الزمر أو الأزغة) وبعض المنكرات الشرعية بحسب ما هو مشهور عن تلك القوافل من الخمر والقيان والاستهتار بصلاة الجماعة وغيرها: "وإقام الصلوات الخمس جماعة بآذان وإقامة... ولا يحج عسكر قليل ولا كثير ولا أزغة [يبدو أنها بمعنى معازف] حرب ولا يحج محمل، لأن المحمل فيه اعتقادات وتياله به من دون الله، وظهرت للمسلمين ورأوها في مخالطتنا في الحج الماضي، ولا نشتهي أن المحمل يجيء بأمامنا ويرجع ما وصل مكة، ولا يجوز لنا أن نقر سياق الشرك ولا نرضى به"، وأن كل أحاديث المؤرخين عن منع السعوديين لأهالي سكان الولايات العثمانية من الشام والعراق ومصر من الحج إنما هو في غير محله ويخالف الحقائق التاريخية التي توصل إليها البحث.

٢ - أن سعودًا الكبير قد أقر كل الأنظمة الإدارية والتنظيمية التي أقرها السلطان العثماني، بداية من نظام الشرافة حيث أقر الشريف غالبًا شريفًا على مكة، بخلاف ما حصل في نهاية الأمر في الأحساء حين أزيلت إمارة بني خالد من الوجود، كما أقر القاضي الذي عينه السلطان وبحسب رسالته ليوسف كنج: "على أن جميع قوانين الحرمين المعروفة التي للبيت وخدام البيت والشريف وعامة أهل مكة وكذلك ما كان لمسجد الرسول ﷺ وخدامه وما كان لأهل المدينة من جميع القوانين علمائهم وعامتهم وأهل القلعة وكذلك قانون ابن مضيان وحرب، إن الجميع ما يختلف منه شيء".

٣ - توصل البحث إلى رأي مفاده أن العثمانيين يعلمون الموقف السعودي جيدًا، ولكن فيما يبدو أن قطع الخطبة في الحرمين للسلطان العثماني عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م، أدى إلى قرار عثماني في العام التالي ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧ م يطالب والي مصر محمد علي باشا باستخلاص الحجاز من أيدي السعوديين، وأن منع الحج من قبل الولايات العثمانية إنما يندرج في خطة محكمة تبعتها خطوات أخرى، كربط تجديد ولاية محمد علي باشا لمصر سنويًا باسترداد الحجاز تحت النفوذ العثماني، وإعلان الحصار الاقتصادي على الحجاز من خلال فرض حصار بحري على التجارة السعودية مع مصر.

٤ - أثبت البحث أن هناك مؤشرات تدل على أن الدولة السعودية فهمت الخطط العثمانية ووضعت خططًا



لمواجهتها، ويضع البحث هذه المؤشرات على شكل تساؤل يتركه لبحوث قادمة حول الخطة السعودية إن كان يمكن لنا أن نفصلها بما يلي:

أ - القيام بنشاط عسكري سعودي في جنوبي فلسطين عبر النقب - وقد قام به قائد للمهمات السريعة هو سالم بن بلال الحرق أحد رجال الإمام سعود الكبير - في عامي ١٢٢٤-١٢٢٥هـ/ ١٨٠٨-١٨١٠م، حيث وصل الجيش السعودي إلى نقطة ما من البحر المتوسط.

ب - قام الجانب السعودي بنشاط قبلي للقبائل التابعة للدولة السعودية في شبه جزيرة سيناء مما استدعى من محمد علي باشا توجيه قوة لطردها من المنطقة.

جـ - قام الإمام سعود الكبير بنشاط دبلوماسي مصاحب لضغط عسكري نشط على العراق والشام بين عامي ١٢٢٣-١٢٢٥هـ/ ١٨٠٨-١٨١٠م مع علي الكخيا وعبدالله العظم - قبيل عزله - ويوسف كنج، ذلك النشاط الدبلوماسي الذي كانت وراءه جهود سعودية يبذلها سعود الكبير لإقامة أول تحالف سياسي عسكري بين الأقاليم العربية بجزيرة العرب والعراق والشام ضد بلاد فارس والدولة العثمانية. وبهذا فإن الخطوط العريضة للخطة السعودية التي قرر سعود الكبير أن يواجه بها خطة الدولة العثمانية هي ما يأتي:

- كسر الحصار العثماني لسواحل البحر الأحمر مع مصر، والذي يبدو أن سعودًا الكبير لاحظ أنه متزامن مع حصار من نوع آخر للتجارة السعودية بالخليج تشمل حظر تجارة العبيد[١٠٩] ونحوها؛ بحيث إنه حاول التقرب إلى بريطانيا عارضًا عليها إقامة علاقات معها بيد أنها رفضت ذلك، وربما كانت الخطة السعودية تمهد للبحث عن ميناء للتجارة مع أوروبا على البحر المتوسط تكون مشابهة لرأس الخيمة والشارقة على الخليج العربي أو الوصول إلى ميناء متوسطي كنقطة قريبة للاتصال بنابليون بفرنسا قبيل سقوط الأخير.
- توجيه الجهد الدبلوماسي والعسكري تجاه خلق آفاق يمكن من خلالها ليوسف كنج وعلي الكخيا أن يتحدا مع الدولة السعودية التي أصبحت في عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م شبه إمبراطورية، على أسس الاتفاق نفسها الذي أفصح عنه سعود الكبير - في

(١٠٩) في عام ١٨٠٧م/ ١٢٢٢هـ أقر البرلمان البريطاني قانونًا حرم فيه الرق وأصبح بموجبه لا يسمح لأي سفينة أن تنقل الرقيق بين موانئ الإمبراطورية البريطانية أو تنزل عبيدًا في مستعمرة بريطانية، ثم أصبحت هذه التجارة جريمة كبرى يعاقب عليها القانون في عام ١٨١١م/ ١٢٢٦هـ، وقد بدأت بريطانيا تتخذ إجراءات عملية بهذا الخصوص بمنطقة الخليج بداية من عام ١٨١٤-١٨١٥م/ ١٢٣٠-١٢٣١هـ، انظر: د. عبدالوهاب أحمد عبدالرحمن، المرجع السابق، ص١١٣-١١٤.

رسالته إلى علي الكخيا - مع عبدالله العظم، وهو استعداد سعود الكبير بتقديم جيش من مئتي ألف مقاتل للكخيا لتوجيههم إلى حيث يريد من الحروب، وكذلك في رسالته إلى يوسف كنج.

- إرسال بعض القبائل التابعة للدولة السعودية على بعض الآبار في سيناء، ربما كرأس حربة تستهدف الضغط على مصر على المدى القريب والبعيد، على غرار ما كان يجري بالعراق.

٥ - تؤكد نتائج البحث أن خطط سعود الكبير كانت تكشف للقوى الفاعلة بأوروبا أن السياسات السعودية ما هي إلا نهضة جديدة للعرب، فقد أكد ذلك تقرير روسو القنصل العام الفرنسي لجلالة الإمبراطور الفرنسي وملك إيطاليا بحلب حين كتب تقريره عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م، فقد نصح روسو في تقريره بعد عودته من بغداد إلى حلب في ١٦ رمضان ١٢٢٣هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٠٨م، بقوله: "إن دعوة ابن عبدالوهاب وتحالفه مع أمير الدرعية، ما هي إلا صحوة جديدة للعرب الذين مضى عليهم ردح من الزمان، مغمورين وراء كثبان صحرائهم، وإن عودتهم إلى مسرح الأحداث من جديد، وهم يحملون نفس المبادئ التي حملها أسلافهم في أوائل عهد الفتوحات الإسلامية؛ والتي على أثرها تحطمت إمبراطوريتا الفرس والروم، وهذا ما جعل أنظار القوى الكبرى تتجه بعين المراقب الحذر إلى متابعة تلك الصحوة العربية". وهنا فيما يبدو

بدأت ملامح اتفاق دولي بدأ بطرد السعوديين من الحجاز، ولكنه انتهى بتدمير عاصمتهم. وهي الخطة التي وضعها روسو بتقريره عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م حين قال: "وبهذا يجد الوهابيون أنفسهم مطوقين من اتجاهات مختلفة وبضربة محكمة يودون بالوهابيين إلى نهايتهم، وعندما يتم غزو الدرعية القلب النابض للوهابيين؛ يصبح من المؤكد أنه لن تقوم لهم قائمة مرة أخرى ولا في مكان آخر".

٦ - ننهي نتائج هذا البحث بأن منع حجاج الولايات العثمانية من الحج لم يكن إلا في سياق خطة عثمانية دولية للقضاء على الدولة السعودية، وإذا كان يمكننا في سياق ذلك تفسير الرسائل التي قيل إن نابليون أرسلها إلى سعود الكبير، فمن الصعب الجزم بأنه قد تم تعديل مثل هذه السياسة في آخر لحظة، على غرار رفض بريطانيا إقامة علاقات مع سعود الكبير في عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م، حين أرسل مندوبًا إلى بوشهر ومسقط (للقاء المعتمد البريطاني) يطلب من بريطانيا إقامة علاقات بين الطرفين. كان سعود الكبير قد أحس بما يخطط له العثمانيون وأوروبا ضد بلاده، وقد كان له الكثير من الجواسيس في القاهرة وحتى بإستانبول يبلغونه بما يدور في تلك العواصم، وكان في سباق مع الزمن، ولكن التحالف المعادي لصحوة العرب كانت أقوى، حيث قرروا أن يودوا بالسعوديين إلى نهايتهم، وأن يتم تدمير

الدرعية، القلب النابض للدولة السعودية، ليصبح من المؤكد ألاّ تقوم لهم قائمة مرة أخرى، ليس في جزيرة العرب فحسب، بل في أي مكان بالعالم.